

Distr.: General  
25 March 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة التاسعة والخمسون

الدورة التنظيمية، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩

الدورة الموضوعية، ٣-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩\*

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*\*

المسائل البرنامجية: التقييم

## تقييم مكتب الشؤون القانونية

### تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة مسؤول عن توفير الخدمات القانونية المركزية الموحدة للأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من الأجهزة التابعة لها؛ وعن التطوير التدريجي للقانون الدولي العام والتجاري وتدوينه؛ وتسجيل المعاهدات ونشرها؛ وتعزيز النظام القانوني الدولي للبحار والمحيطات وتطويره وتنفيذه تنفيذًا فعالًا. ويقوم المكتب بذلك من خلال ركائزه الوظيفية الثلاث، وهي: (أ) دعم العمليات الحكومية الدولية والهيئات التقنية وهيئات الخبراء؛ (ب) توفير بناء القدرات والخدمات الاستشارية ونشر المعلومات؛ (ج) تقديم المشورة القانونية والدعم لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية وفقًا للقانون الدولي.

وقد غطى التقييم جميع مجالات عمل مكتب الشؤون القانونية للفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، وقيم مدى الأهمية والفعالية والكفاءة والمسائل الشاملة.

\* مواعيد الدورة الموضوعية غير نهائية.

\*\* E/AC.51/2019/1



وبرنامج عمل مكتب الشؤون القانونية متوائماً مع ولايته المتنوعة والمعقدة. وقد استجاب المكتب لاحتياجات أصحاب المصلحة والمستفيدين الذين أعربوا عن تقديرهم لمجموعة المهارات القانونية المتخصصة التي قدمها في تنفيذ ولايته ولما لديه من ذاكرة مؤسسية ومصداقية وحياد. ونفذ المكتب بفعالية برنامج عمله وحقق نتائج مهمة في جميع المجالات الوظيفية. ومع ذلك، بقيت بعض الثغرات في الاستراتيجيات وفي إبراز أعماله ونشرها ورصدها وتقييمها.

كما نفذ مكتب الشؤون القانونية برنامج عمله بكفاءة، مع زيادة الطلب على خدماته. غير أن ممارساته في مجالات تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة وتبادل المعلومات خلقت أوجه قصور ولم تستفد إلى أقصى حد ممكن من الفرص المتاحة لتحقيق الاتساق في تنفيذ نواتجه. وفي حين أن الشراكات التي أنشأها المكتب عززت عمله، لا سيما في مجال المساعدة التقنية، فإنها في بعض الأحيان لم تكن مدعومة بالكامل كما أن الممارسات الجيدة لم تتكرر. وقد دعم المكتب تنفيذ هدي التنمية المستدامة ١٤ و ١٦، لكنه لم يدمج جميع الأهداف ذات الصلة بشكل منهجي في برنامج عمله.

وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية سبع توصيات مهمة، وهي تدعو مكتب الشؤون القانونية إلى القيام بما يلي:

- وضع إستراتيجيات التعاون التقني بشكل أكثر منهجية، على أساس المزايا النسبية وفرص الشراكة
- استعراض إجراءات التشغيل الموحدة والمواد الدليلية والمبادئ التوجيهية عبر المجالات الوظيفية والشعب
- إنشاء آليات رسمية عبر المجالات الوظيفية لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة
- تعزيز الرصد والتقييم
- اعتماد نظام جديد لإدارة الحالات وتعزيز بروز أعماله (الموقع الإلكتروني)
- استعراض تأثير إصلاحات الأمين العام وإدماج جميع أهداف التنمية المستدامة في برنامج عمله
- ملء الشواغر

## المحتويات

## الصفحة

٤	.....	أولاً - مقدمة
٤	.....	ثانياً - معلومات أساسية
٤	.....	ألف - الولاية والدور وأصحاب المصلحة
٥	.....	باء - الهيكل
٦	.....	جيم - الإدارة
٧	.....	دال - ترتيبات الحوكمة
٧	.....	هاء - الموارد
٨	.....	واو - النطاق والغرض
٨	.....	ثالثاً - المنهجية
١٠	.....	رابعاً - نتائج التقييم
		ألف - استجاب مكتب الشؤون القانونية لاحتياجات أصحاب المصلحة والمستفيدين الذين أعربوا عن تقديرهم لمجموعة المهارات القانونية المتخصصة التي قدمها في تنفيذ ولايته المتنوعة والمعقدة وما لديه من ذاكرة مؤسسية ومصداقية وحياد
١٠	.....	باء - نفذ مكتب الشؤون القانونية برنامج عمله بفعالية وحقق نتائج مهمة في جميع المجالات الوظيفية؛ ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الثغرات في النهج الاستراتيجي والبروز والنشر والرصد وتقييم أعماله
١٥	.....	جيم - نفذ مكتب الشؤون القانونية برنامج عمله مع زيادة الطلب على خدماته. ومع ذلك، فإن ممارسات تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة وتبادل المعلومات أوجدت أوجه قصور وفشلت في تحقيق أقصى ما يمكن من فرص الاتساق في تنفيذ النواتج
٢٦	.....	دال - عززت شركات مكتب الشؤون القانونية عمله، لا سيما في مجال المساعدة التقنية. على أن الشركات في بعض الأحيان لم يُستفد منها بالكامل ولم يجرِ تكرار الممارسات الجيدة
٣٠	.....	هاء - دعم مكتب الشؤون القانونية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. على أن المكتب، في سياق خطة إصلاح الأمم المتحدة، لم يدمج جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في برنامج عمله بصورة منهجية
٣٣	.....	خامساً - الاستنتاجات
٣٤	.....	سادساً - التوصيات
		المرفقات
٣٧	.....	المرفق الأول - رد الإدارة الوارد من مكتب الشؤون القانونية
٣٨	.....	المرفق الثاني - مجالات العمل الوظيفية لمكتب الشؤون القانونية

## أولاً - مقدمة

١ - حددت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة لإجراء تقييم له على أساس تقييم للمخاطر صُمم لتحديد أولويات التقييم في الأمانة العامة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. واختارت لجنة البرنامج والتنسيق مكتب الشؤون القانونية للنظر فيه في دورتها التاسعة والخمسين، المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٩ (انظر A/72/16). وأيدت الجمعية العامة هذا الاختيار في قرارها ٩/٧٢.

٢ - ويرد الإطار المرجعي العام لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في قرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء و ٢٤٤/٥٤ و ٢٧٢/٥٩ ونشرة الأمين العام ST/SGB/273، وهي تأذن لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ببدء أي إجراء يعتبره ضرورياً للوفاء بمسؤولياته، وتنفيذ ذلك الإجراء، وتقديم تقرير عنه. ويرد النص على وظيفة المكتب في مجال التقييم في الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم<sup>(١)</sup>.

٣ - وقد تمثل الهدف العام من التقييم في تحديد مدى أهمية وفعالية وكفاءة مكتب الشؤون القانونية، بقدر ما يمكن من المنهجية والموضوعية، خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨. وانبثق قرار إجراء تقييم برنامجي كامل للمكتب من تقييم للمخاطر عُرض في ورقة بدء عملية التقييم التي أعدت في بداية التقييم<sup>(٢)</sup>. وأجري التقييم وفقاً لقواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة<sup>(٣)</sup>.

٤ - كما طُلبت تعليقات مكتب الشؤون القانونية على مشروع التقرير وأُخذت في الاعتبار في إعداد التقرير النهائي. ويرد رد المكتب في المرفق الأول لهذا التقرير.

## ثانياً - معلومات أساسية

### ألف - الولاية والدور وأصحاب المصلحة

٥ - تتبع ولاية مكتب الشؤون القانونية جزئياً من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه<sup>(٤)</sup>؛ وتسجيل المعاهدات ونشرها<sup>(٥)</sup>؛ والوضع القانوني والامتيازات والحصانات للمنظمة وموظفيها وممثلي الدول الأعضاء فيها<sup>(٦)</sup>. وقد أدت قرارات عديدة اتخذتها الجمعية العامة (انظر A/71/6/Rev.1)، في جملة أمور، إلى إنشاء مكتب الشؤون القانونية (انظر القرار ١٣ (د-١)) والهيئات الفرعية المقابلة التابعة للجمعية العامة والمكلفة بتطوير القانون الدولي.

(١) ST/SGB/2018/3، القاعدة ٧-٢.

(٢) انظر IED-18-008, OIOS-IED inception paper, Office of Legal Affairs, 27 July 2018.

(٣) أعاد إصدارها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في عام ٢٠١٦.

(٤) المادة ١٣.

(٥) المادة ١٠٢.

(٦) المادتان ١٠٤ و ١٠٥؛ اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، قرار الجمعية العامة ٢٢ ألف (د-١) المؤرخ

١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦.

٦ - ويتمثل هدف مكتب الشؤون القانونية في دعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة عن طريق إسداء المشورة القانونية إلى أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية وبالترويج لدى الدول الأعضاء لتحقيق فهم واحترام أفضل لمبادئ وقواعد القانون الدولي (انظر A/72/6 (Sect.8)). ويسعى المكتب إلى تحقيق هذا الهدف من خلال توفير خدمة قانونية مركزية موحدة للأمانة العامة ولأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية؛ ودعم تطوير العدالة الدولية؛ والمساهمة في التطوير التدريجي للقانون الدولي والتجاري الدولي وتعزيز وتقوية النظام القانوني الدولي للبحار والمحيطات؛ وتشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه؛ وتسجيل المعاهدات ونشرها؛ وأداء وظائف الأمين العام في مجال الإيداع.

٧ - ويقدم المكتب النواتج والخدمات في ثلاثة مجالات وظيفية رئيسية من خلال ما يلي<sup>(٧)</sup>:

(أ) دعم العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التقنيين وتيسير اتخاذ القرارات الحكومية الدولية من جانب اللجنة السادسة للجمعية العامة؛ ولجنة القانون الدولي (قرار الجمعية ١٧٤ (د-٢))؛ واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة؛ والفريق العامل غير الرسمي المعني بالحاكم الدولية؛ والأجهزة الفرعية التابعة للجمعية العامة، مثل الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعمليّة المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (العملية المنتظمة)، وعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار؛ والمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام (القرار ٢٤٩/٧٢)؛ ولجنة حدود الجرف القاري والمؤتمر الاستعراضي لاتفاق الأرصد السميكية؛ واجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) (القرار ٢٢٠٥ (د-٢١))؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية لدعم القانون الدولي، بما في ذلك الخدمات التي تعزز قدرة الدول الأعضاء، بغية تيسير العمل واتخاذ القرارات وتشجيع نشر القانون الدولي العام والقانون التجاري الدولي وشؤون المحيطات وقانون البحار؛

(ج) دعم المصالح القانونية للمنظمة والدفاع عنها عن طريق تقديم مشورة الخبراء القانونية والآراء والدراسات والدعم فيما يتعلق بترتيبات التأسيس والمسائل الدستورية والإجرائية وتفسير الميثاق والامتيازات والحصانات والتنسيق والتمثيل القانونيين، بما في ذلك بشأن المسائل التي تؤثر على عمليات وأنشطة المنظمة وصناديقها وبرامجها.

٨ - ويحتفظ المكتب بالمعاهدات ويسجلها وينشرها. ويضطلع قسم المعاهدات بمهام الوديع الموكلة للأمين العام في مجال المعاهدات المتعددة الأطراف وهو يحلل المعاهدات والاتفاقات الدولية الأخرى عملاً بالمادة ١٠٢ من الميثاق ويدخلها ويصنفها ويسجلها وينشرها.

## باء - الهيكل

٩ - يسترشد عمل المكتب بإطاره الاستراتيجي وميزانيته البرنامجية<sup>(٨)</sup>، اللذين يعكسان هيكل البرنامج ويصفان سياق عملياته والتحديات التي تواجهه ويوفران إطاراً لعمله. ولدى المكتب ستة برامج فرعية تنفذها خمس شعب وقسم واحد، وتقوم هذه الشعب والقسم على تنفيذ الخدمات والنواتج الواردة أعلاه (الجدول ١).

(٧) انظر ST/SGB/2008/13 و A/71/6/Rev.1.

(٨) انظر: A/69/6 (Prog.6) و A/72/6 (Sect. 8).

## الجدول ١ أهداف مكتب الشؤون القانونية

الشعبة	البرنامج الفرعي
١ - مكتب المستشار القانوني	توفير الخدمات القانونية لمنظومة الأمم المتحدة ككل
٢ - شعبة الشؤون القانونية العامة	توفير الخدمات القانونية العامة لأجهزة الأمم المتحدة وبرامجها
٣ - شعبة التدوين	التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه
٤ - شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار	قانون البحار وشؤون المحيطات
٥ - شعبة القانون التجاري الدولي	التنسيق التدريجي للقانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده
٦ - قسم المعاهدات	حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها

### جيم - الإدارة

١٠ - يرأس المكتب وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة. والمستشار القانوني مسؤول أمام الأمين العام ويساعده الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، الذي يرأس مكتب المستشار القانوني. ويتألف المكتب من مكتب تنفيذي وخمس شعب وقسم واحد (الشكل الأول).

الشكل الأول

الهيكل التنظيمي لمكتب الشؤون القانونية



المصدر: ST/SGB/2008/13 و A/72/6 (Sect. 8).

## دال - ترتيبات الحوكمة

١١ - تمارس الدول الأعضاء الحوكمة المؤسسية المتعلقة بالمكتب من خلال مشاركتها في جلسات اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، والتي تجري فيها الموافقة على الإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية. ويقدم المكتب تقاريره عن أعماله من خلال اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة أو، في حالة المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة، إلى الاجتماع العام للجمعية العامة.

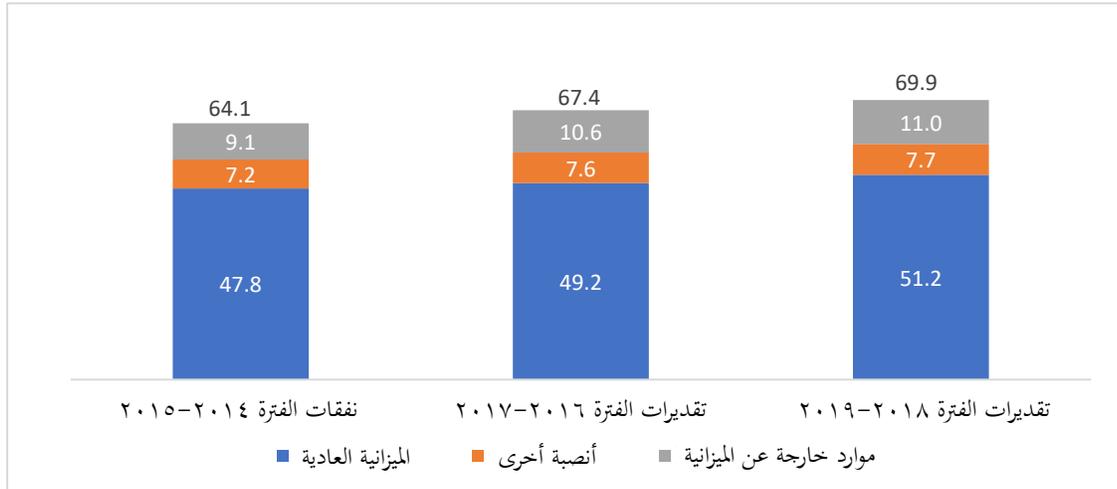
## هاء - الموارد

١٢ - تغطي الميزانية العادية معظم ميزانية مكتب الشؤون القانونية (الشكل الثاني). وتبلغ الميزانية المقترحة للمكتب ٦٩,٩ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو رقم أعلى من رقم النفقات في فترة السنتين السابقة بنسبة تقارب ٤ في المائة ويتضمن زيادة عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بنسبة ٩ في المائة.

الشكل الثاني

توزيع الموارد المالية للمكتب حسب مصدر التمويل، ٢٠١٤-٢٠١٩

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

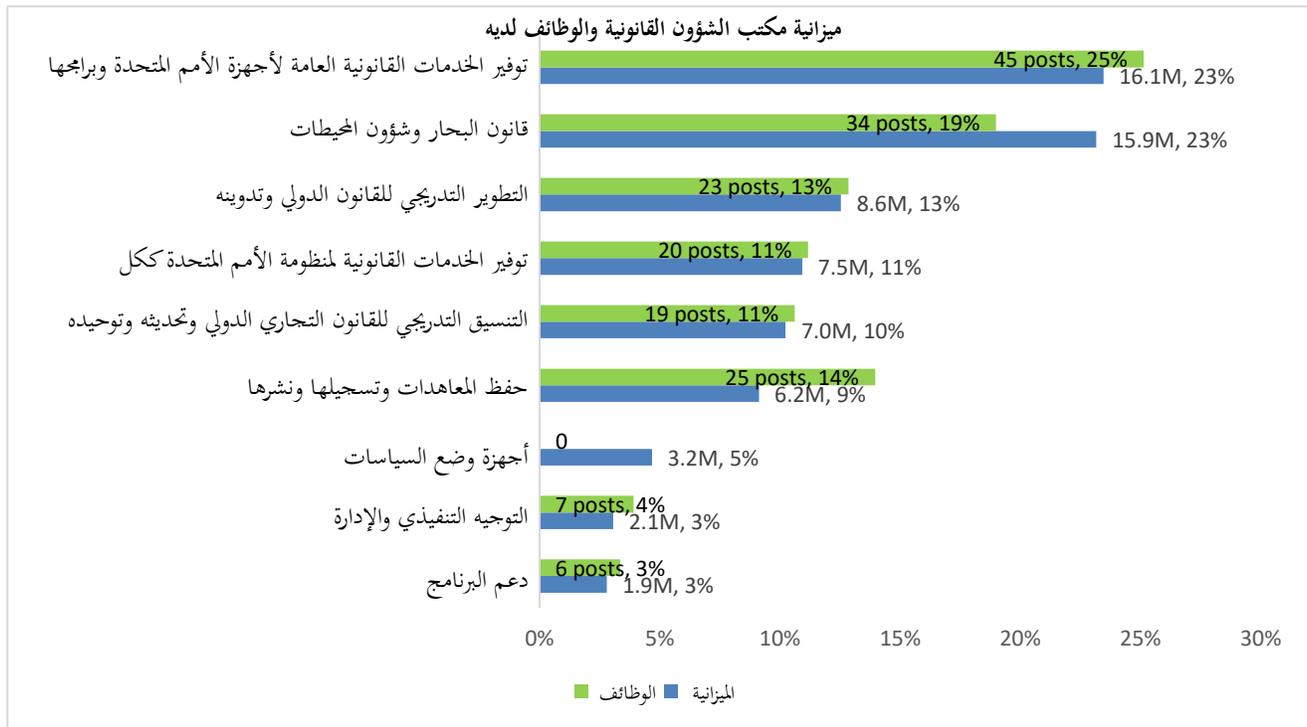


المصدر: A/72/6 (Sect.8). تجميع شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

١٣ - ولدى المكتب ما مجموعه ١٤٤ وظيفة ثابتة في إطار الميزانية العادية (٩٢ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها و ٥٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة)، و ١٩ وظيفة ممولة من حساب دعم عمليات حفظ السلام و ١٤ وظيفة من مصادر خارجة عن الميزانية (الشكل الثالث).

## الشكل الثالث

النسبة المئوية من إجمالي ميزانية المكتب والوظائف المخصصة لكل مكون برنامجي، ٢٠١٨-٢٠١٩



المصدر: A/72/6 (Sect.8). تجميع شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

## واو - النطاق والغرض

١٤ - غطى التقييم جميع مجالات عمل المكتب في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، وتناول مسائل الأهمية والفعالية والكفاءة والمسائل الشاملة.

## ثالثاً - المنهجية

١٥ - استخدم التقييم نهجاً مختلطاً يستعين بمصادر البيانات التالية:

(أ) استعراض منهجي وثائقي لتقارير الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والهيئات التقنية، بما في ذلك اللجنة السادسة (الدورات السبعون إلى الثالثة والسبعون) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتقارير الأونسيرال والعديد من منشورات المكتب وتقاريره؛

(ب) التحليل الثانوي لقواعد بيانات المكتب وبيانات أداء البرنامج والميزانية، وعلى سبيل المثال، نظام إدارة الحالات لدى شعبة الشؤون القانونية العامة ونظام إدارة الحالات في نظام بروداجيو لدى مكتب المستشار القانوني؛ ونظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق؛ والميزانيات البرنامجية المقترحة؛ والتقارير عن حالة المساهمات في أموال المكتب؛ وتقارير الأمين العام ذات الصلة؛ وقرارات الجمعية العامة والتقارير التقنية ذات الصلة؛

(ج) تحليل بيانات المواقع الإلكترونية التي يديرها كل من شعبة التدوين وقسم المعاهدات ومكتب وكيل الأمين العام؛

(د) استقصاءات على الإنترنت شملت ١٧١ موظفا يمثلون جميع الوحدات التشغيلية للمكتب<sup>(٩)</sup>؛ و ١١٨ من عملاء شعبة الشؤون القانونية العامة ومكتب المستشار القانوني<sup>(١٠)</sup>؛ و ١٣٧٤ من أصحاب المصلحة يغطون ما يقدمه المكتب من الخدمات والدعم فيما يتعلق بالمعاهدات، والمساعدة التقنية، ودعم الأمانة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء<sup>(١١)</sup>؛

(هـ) مقابلات شبه منظمة مع ١٥٢ شخصاً، بينهم ٦٩ موظفاً، يمثلون جميع الوحدات التنظيمية للمكتب؛ و ٤١ من ممثلي الدول الأعضاء/المسؤولين الحكوميين؛ و ١٦ ممثلاً للهيئات التقنية وهيئات الخبراء؛ و ٧ من شركاء منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة فيها؛ و ١٩ من الشركاء وأصحاب المصلحة الخارجيين؛

(و) الملاحظة المباشرة لثماني هيئات أو مناسبات يخدمها المكتب<sup>(١٢)</sup> وستة أنشطة للمساعدة التقنية<sup>(١٣)</sup> يقودها أو يدعمها المكتب، وتشمل جميع مجالات عمله الوظيفية والمواضيعية.

١٦ - وقد واجه التقييم قيدين رئيسيين: (أ) عدم وجود بيانات عن نتائج أنشطة المساعدة التقنية؛ (ب) عدم موثوقية نظام بروداجيو المستخدم في إدارة الحالات في المكتب، والذي يتضمن بيانات عن عمليات المكتب. وتناول التقييم القيد الأول من خلال تليلث المعلومات من المقابلات مع نتائج الاستقصاءات وملاحظة عينة من أنشطة المساعدة التقنية. أما القيد الثاني فقد عولج من خلال مقابلات الموظفين مع مستخدمي نظام بروداجيو.

(٩) معدل الاستجابة ٦٦,١ في المائة.

(١٠) معدل الاستجابة ٤٨,٣ في المائة.

(١١) معدل الاستجابة ٢٤,٧ في المائة.

(١٢) لجنة العلاقات مع البلد المضيف، واللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة، ولجنة القانون الدولي، واللجنة التحضيرية لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، والفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، ولجنة القانون التجاري الدولي، وشبكة المستشارين القانونيين للأمم المتحدة، وفريق مناقشة اليوم العالمي للمحيطات ٢٠١٨، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

(١٣) برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي لعام ٢٠١٨، ودورة الأمم المتحدة الإقليمية في القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادي في عام ٢٠١٨، والحلقة الدراسية لقانون المعاهدات والممارسات المتصلة بها، وحلقات عمل العملية المنتظمة، ومؤتمر الوسائل البديلة لتسوية المنازعات.

## رابعاً - نتائج التقييم

## الأهمية

ألف - استجاب مكتب الشؤون القانونية لاحتياجات أصحاب المصلحة والمستفيدين الذين أعربوا عن تقديرهم لمجموعة المهارات القانونية المتخصصة التي قدمها في تنفيذ ولايته المتنوعة والمعقدة وما لديه من ذاكرة مؤسسية ومصادقية وحياد

نفذ مكتب الشؤون القانونية برنامج عمل معقد ومتعدد الأوجه يتماشى مع ولايته ويستجيب لاحتياجات وأولويات أصحاب المصلحة

١٧ - كان مكتب الشؤون القانونية وثيق الصلة بالأمم المتحدة ومجتمعها المتنوع. وكانت أنشطته متسقة مع ولايته المعقدة والمتعددة الجوانب التي شملت ثلاثة مجالات وظيفية واسعة النطاق تناقش بشكل منفصل أدناه: (أ) دعم العمليات الحكومية الدولية والهيئات التقنية وهيئات الخبراء؛ (ب) تقديم المساعدة التقنية لدعم القانون الدولي؛ (ج) دعم المصالح القانونية للمنظمة والدفاع عنها. وكانت هذه الأنشطة الواسعة النطاق ذات أهمية حاسمة للتشغيل الفعال لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية ولسيادة القانون على الصعيد العالمي (انظر المرفق الثاني).

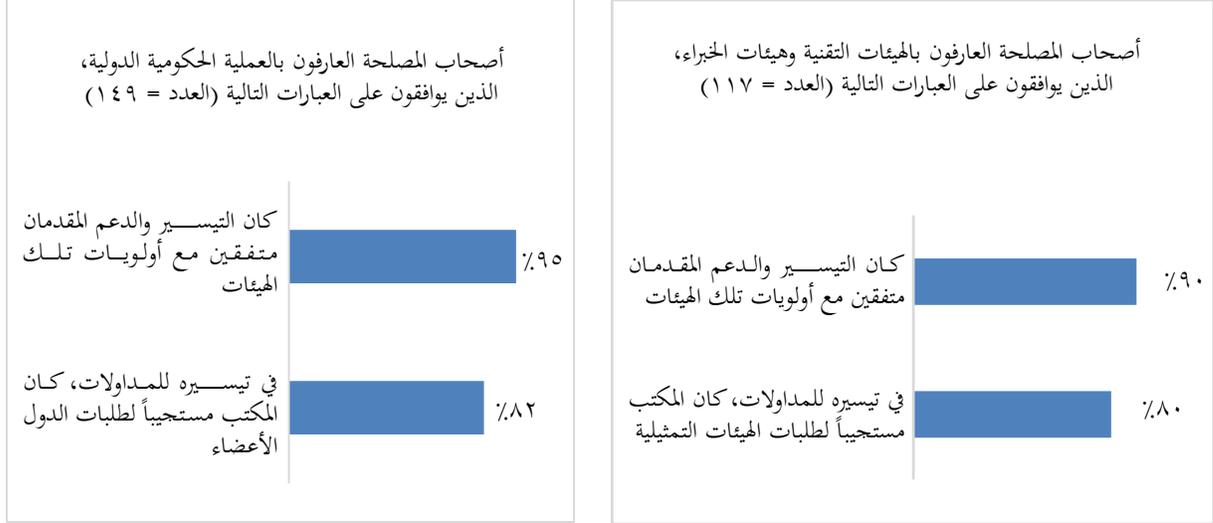
١٨ - ولدى توفير الدعم لمجموعة واسعة من الهيئات والعمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، استجاب المكتب لاحتياجات تلك الهيئات وأولوياتها. وباستمرار، أشادت الوفود التي أجريت مقابلات معها بتيسير الاجتماعات والدعم المقدمين من أمانة المكتب، مشيرة أيضاً إلى توافر واستعداد موظفي المكتب للاستجابة لاحتياجات الوفود وطلباتها. وقدم المكتب دعماً فنياً كبيراً إلى ١٥ هيئة، في نحو ٤٠٠ جلسة سنوياً. وبالمثل، أكدت قرارات الجمعية العامة باستمرار الدور الذي لا غنى عنه للمكتب في دعم الهيئات التقنية وهيئات الخبراء، ولا سيما لجنة القانون الدولي ولجنة حدود الجرف القاري<sup>(١٤)</sup>، والتي شملت حوالي ٨٠ جلسة للجنة القانون الدولي و ٢٠٠ جلسة للجنة حدود الجرف القاري.

١٩ - واتفق معظم المهيئين على الاستقصاء على أن التيسير والدعم المقدمين من المكتب إلى الهيئات الحكومية الدولية والخبراء والفنيين يتماشيان مع أولوياتهم وأن المكتب يستجيب لطلبات أعضاء الهيئات. ويعرض الشكل الرابع تقييمات الوفود للتيسير الذي يقدمه المكتب.

(١٤) لجنة القانون الدولي: قرارات الجمعية العامة ٢٦٥/٧٣ و ١١٦/٧٢، و ١٤٠/٧١ و ٢٣٦/٧٠؛ شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار: القرارات ١٢٤/٧٣ و ٧٣/٧٢ و ٢٥٧/٧١ و ٢٣٥/٧٠.

## الشكل الرابع

تقييمات أصحاب المصلحة بشأن استجابة المكتب لاحتياجات الهيئات الحكومية الدولية/الهيئات التقنية/هيئات الخبراء



المصدر: استقصاء أصحاب المصلحة.

٢٠ - وقد دعم المكتب ونفذ أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تهدف في المقام الأول إلى دعم البلدان النامية لتيسير العمل واتخاذ القرارات بشأن القانون الدولي والقانون التجاري الدولي وقانون البحار. وسلمت قرارات الجمعية العامة بدور المكتب وأهميته في الدفع قدماً ببرامج الأمم المتحدة وأنشطتها المتعلقة بسيادة القانون وأكدت من جديد الطلب المتزايد على أنشطة التدريب والنشر في مجالات القانون الدولي<sup>(١٥)</sup> والقانون التجاري الدولي<sup>(١٦)</sup> وشؤون المحيطات وقانون البحار<sup>(١٧)</sup>. واستجابةً للطلب المتزايد، واصل المكتب توسيع بعض البرامج، بما في ذلك من خلال الوسائل الإلكترونية، وعلى سبيل المثال، مبادرة مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي.

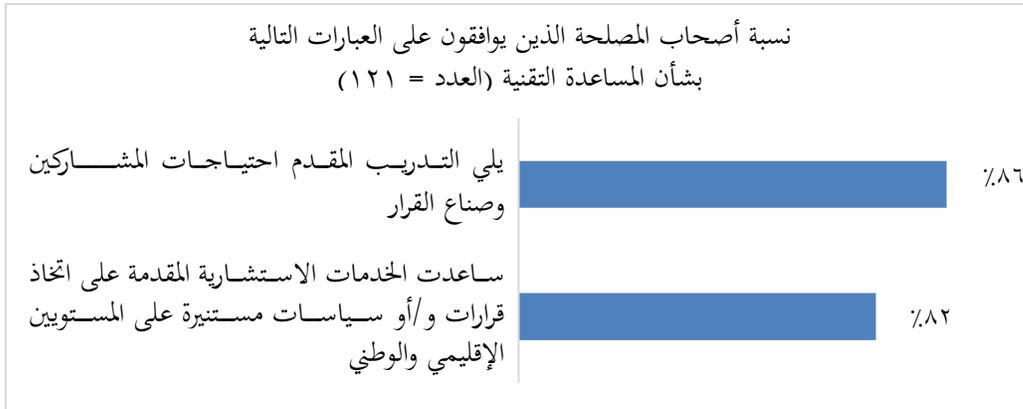
٢١ - وفي المقابلات، أشار ممثلو الدول الأعضاء والمشاركون في أنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها المكتب إلى أن زمالات المكتب وبرامج بناء القدرات كانت تلبي حاجة قائمة، ومكنت، مقترنةً بالخدمات الاستشارية، الدول الأعضاء من المشاركة بشكل أفضل في العمليات الحكومية الدولية في مجالات القانون الدولي والقانون التجاري الدولي وشؤون المحيطات وقانون البحار. وأعرب أصحاب المصلحة عن الرغبة في استمرار هذه البرامج والأنشطة والتوسع فيها. وأكدت الأدلة المستمدة من الاستقصاء (الشكل الخامس) أن هذه البرامج تلي احتياجات المشاركين وصناع القرار.

(١٥) القرارات ٢٠١/٧٣ و ١١٥/٧٢ و ١٣٩/٧١ و ١١٦/٧٠.

(١٦) القرارات ١٩٧/٧٣ و ١١٣/٧٢ و ١٣٥/٧١ و ١١٥/٧٠.

(١٧) القرارات ١٢٤/٧٣ و ٧٣/٧٢ و ٢٥٧/٧١ و ٢٣٥/٧٠.

الشكل الخامس  
تقييمات أصحاب المصلحة بشأن تلبية المساعدة التقنية لاحتياجاتهم

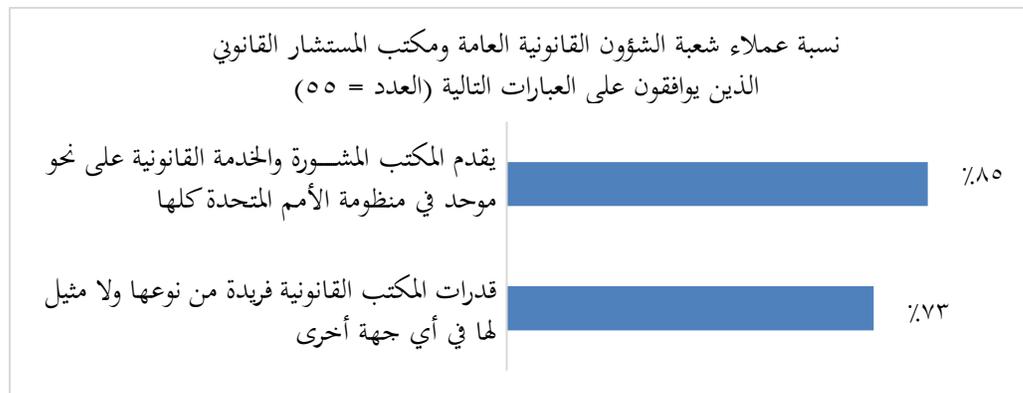


المصدر: استقصاء أصحاب المصلحة.

٢٢ - كما دعم المكتب المصالح القانونية للمنظمة ودافع عنها. وشمل هذا المجال الوظيفي تقديم الدعم القانوني والمشورة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في الأمانة العامة ومنظمة الأمم المتحدة الأوسع. وأكدت مقابلات أصحاب المصلحة ونتائج الاستقصاء أن لعمل شعبة الشؤون القانونية العامة ومكتب المستشار القانوني أهمية حاسمة في الأداء الفعال لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية وسيادة القانون على الصعيد العالمي. وأشار المخبون على استقصاء أصحاب المصلحة والجهات الخارجية التي أجريت معها مقابلات على وجه الخصوص إلى خبرة المكتب في مجالات امتيازات المنظمة وحصاناتها واتفاقات البلد المضيف، وقيم ٩٨ في المائة منهم المشورة المقدمة في هذا المجال على أنها عالية الجودة. واتفق معظم المخبين على الاستقصاء على أن القدرات القانونية للمكتب كانت فريدة ولا تتوفر في أي مكان آخر وأنه يقدم مشورة وخدمات قانونية موحدة عبر منظمة الأمم المتحدة (الشكل السادس).

الشكل السادس

تقييم أصحاب المصلحة لكون القدرات القانونية المتاحة لدى المكتب فريدة من نوعها ولاتساق المشورة التي يقدمها



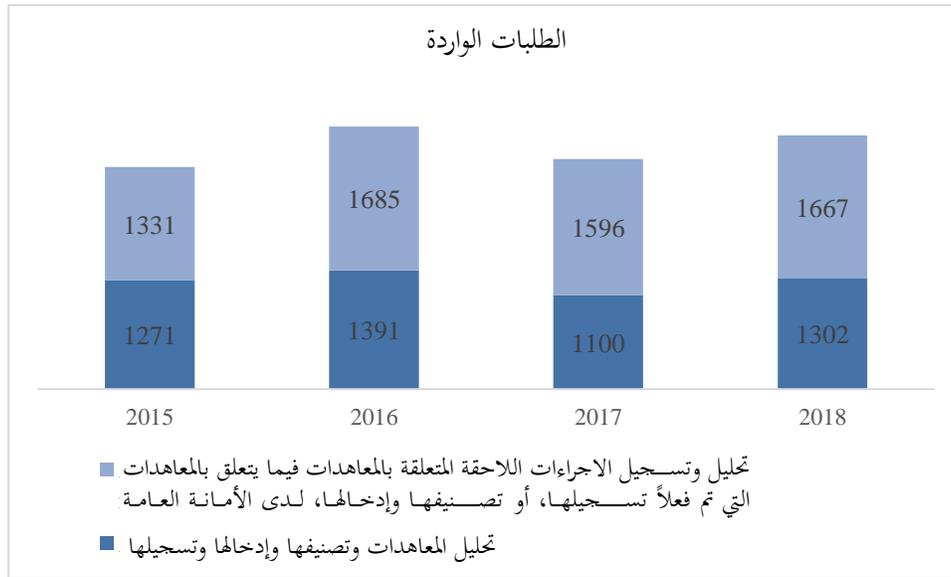
المصدر: استقصاء أصحاب المصلحة.

٢٣ - وأخيراً، أدى قسم المعاهدات في المكتب واجبات مستمدة من المادتين ٩٨ و ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة، تقضي بأن يقوم الأمين العام بمهام الوديع بالنسبة للمعاهدات وبتسجيلها وحفظها ونشرها. ودعم قسم المعاهدات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من خلال تقديم المشورة والمساعدة في مجال قانون المعاهدات. وأكدت الجمعية العامة من جديد أهمية المعاهدات في تطوير القانون الدولي والنظام القانوني الدولي، ولاحظت مع التقدير دور قسم المعاهدات في تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن المادة ١٠٢ من الميثاق (انظر القرار ٢١٠/٧٣).

٢٤ - وبشكل موحد، وافق المندوبون الذين تمت مقابلتهم على أن قسم المعاهدات قد استوفى حاجة قائمة، وأشاروا إلى معرفته ووظائفه التقنية الفريدة وإلى الدور الحاسم لتسجيل المعاهدات ونشرها في سيادة القانون على الصعيد العالمي. ويوضح الشكل السابع أن قسم المعاهدات تلقى بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨ أكثر من ١١ ٠٠٠ طلب لتسجيل المعاهدات والإجراءات اللاحقة المتعلقة بها.

الشكل السابع

عدد الطلبات الواردة لتسجيل المعاهدات والإجراءات المتعلقة بها، ٢٠١٨-٢٠١٥



المصدر: نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق.

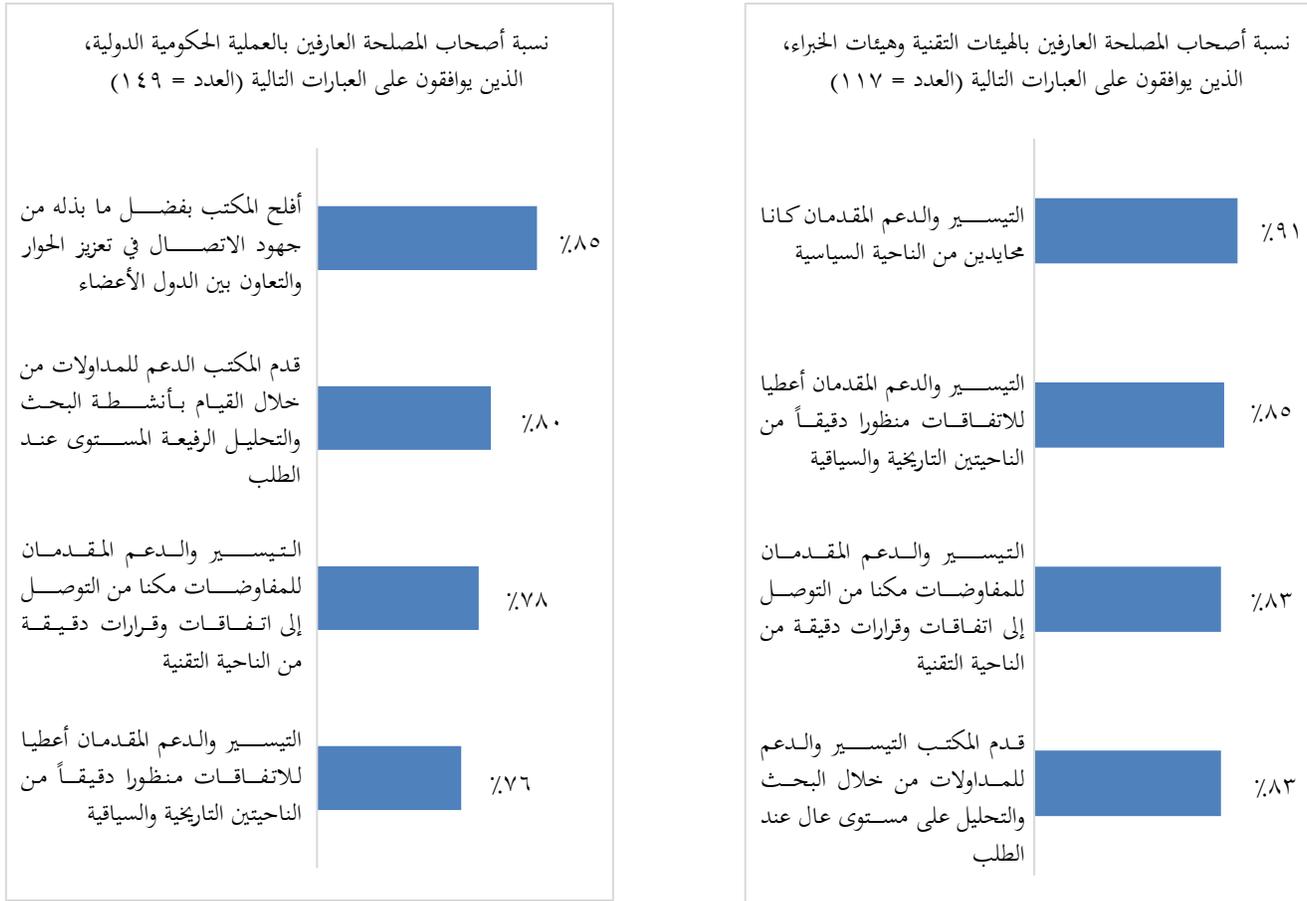
شملت القيمة المضافة لمكتب الشؤون القانونية حياده ومجموعة المهارات التقنية لديه وذاكرته المؤسسية ومصادقيته في تنفيذ ولايته

٢٥ - وبشكل موحد، وافق أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم على أن المكتب قدم دعم الأمانة الحاسم للمداولات الحكومية الدولية والهيئات التقنية وهيئات الخبراء. وأشار الذين أجريت معهم المقابلات إلى أنه لا يمكن إسناد عمل المكتب المتعلق بدعم هذه الهيئات إلى إدارات أو مكاتب أخرى بسبب ما يلزم من خبرة متخصصة للغاية ومن معرفة تقنية لتيسير الاجتماعات وإعداد الوثائق وإجراء البحوث (على سبيل المثال، إعداد الدراسات للجنة القانون الدولي، وتقديم الدعم للجنة حدود الجرف القاري). وكثيراً ما ذكر أصحاب المصلحة، وخاصة أولئك الذين لديهم دراية بالهيئات التقنية وهيئات

الخبراء، حياد المكتب كقيمة متوفرة لديه. كما قيم الذين أجريت معهم المقابلات ذاكرته المؤسسية تقييماً عالياً، فالدول الأعضاء تعتمد عليها لتسهيل عمل تلك الهيئات فضلاً عن كونها تساعد في تعزيز الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء، بشكل غير رسمي في كثير من الأحيان. وتؤكد الأدلة المستمدة من الاستقصاء هذه النتائج (الشكل الثامن).

الشكل الثامن

تقييم أصحاب المصلحة للقيمة المضافة التي يوفرها دعم مكتب الشؤون القانونية للعمليات الحكومية الدولية والهيئات التقنية وهيئات الخبراء



المصدر: استقصاء أصحاب المصلحة.

٢٦ - وعلى نطاق واسع، اعترف الذين أجريت معهم المقابلات بما للمكتب من موقع فريد يمكنه من توفير أنشطة بناء القدرات بما يتمشى مع ولاياته. وذكر الذين أجريت معهم المقابلات الاحترام والمصادقية اللذين يتمتع بهما المكتب والمنظمة، مما سمح للمكتب بتقديم المساعدة التقنية من خلال إقامة شراكات مثمرة واجتذاب كبار خبراء العالم والمؤسسات الأكاديمية الرائدة في العالم للمساهمة بأقل تكلفة ممكنة بالنسبة للمنظمة.

## الفعالية

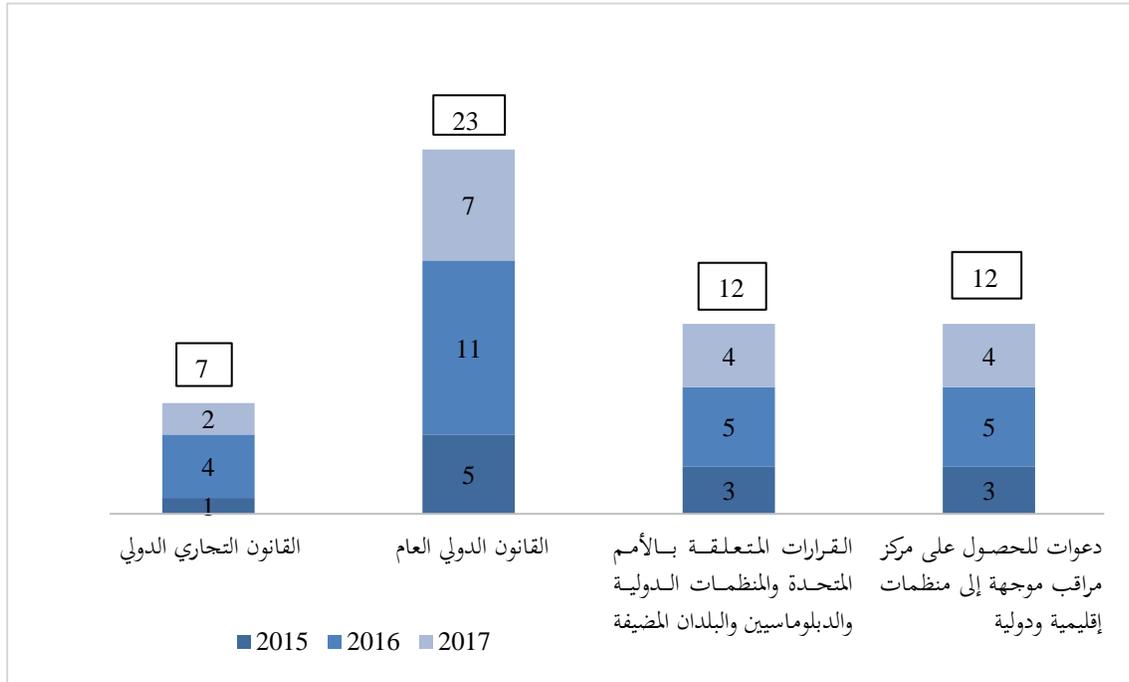
باء - نفذ مكتب الشؤون القانونية برنامج عمله بفعالية وحقق نتائج مهمة في جميع المجالات الوظيفية؛ ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الثغرات في النهج الاستراتيجي والبروز والنشر والرصد وتقييم أعماله

قام مكتب الشؤون القانونية بتيسير المناقشة وبناء توافق الآراء والمواقفة على القواعد والمعايير على الصعيد الحكومي الدولي في تعزيز القانون الدولي

٢٧ - من خلال دعم الأمانة الذي قدمه المكتب في سياق مداوات اللجنة السادسة، سهل المكتب اتخاذ الجمعية العامة ما يقرب من ٥٤ قراراً بشأن القانون الدولي. وتضمنت هذه القرارات حوالي ٨٢٧ نقطة تدعو إلى اتخاذ إجراء: منها ٦٣ قراراً، و ١٦٨ نقطة تدعو إلى اتخاذ إجراء من جانب الدول الأعضاء، و ١٨٠ نقطة تتطلب اتخاذ إجراء من جانب الأمانة العامة، و ٦٠ نقطة تدعو إلى اتخاذ إجراء من جانب جهات فاعلة متعددة (بما في ذلك منظمات دولية وإقليمية)، و ٢٢٧ نقطة عمل تشيير إلى التقدم بشأن النواتج والنتائج، و ١٠٠ نقطة تحيط علماً بمسائل معينة، و ٢٩ توصية. ويوضح الشكل التاسع القرارات حسب المجال المواضيعي، ويفصّل الشكل العاشر نقاط الاجراء حسب الفئة والسنة.

### الشكل التاسع

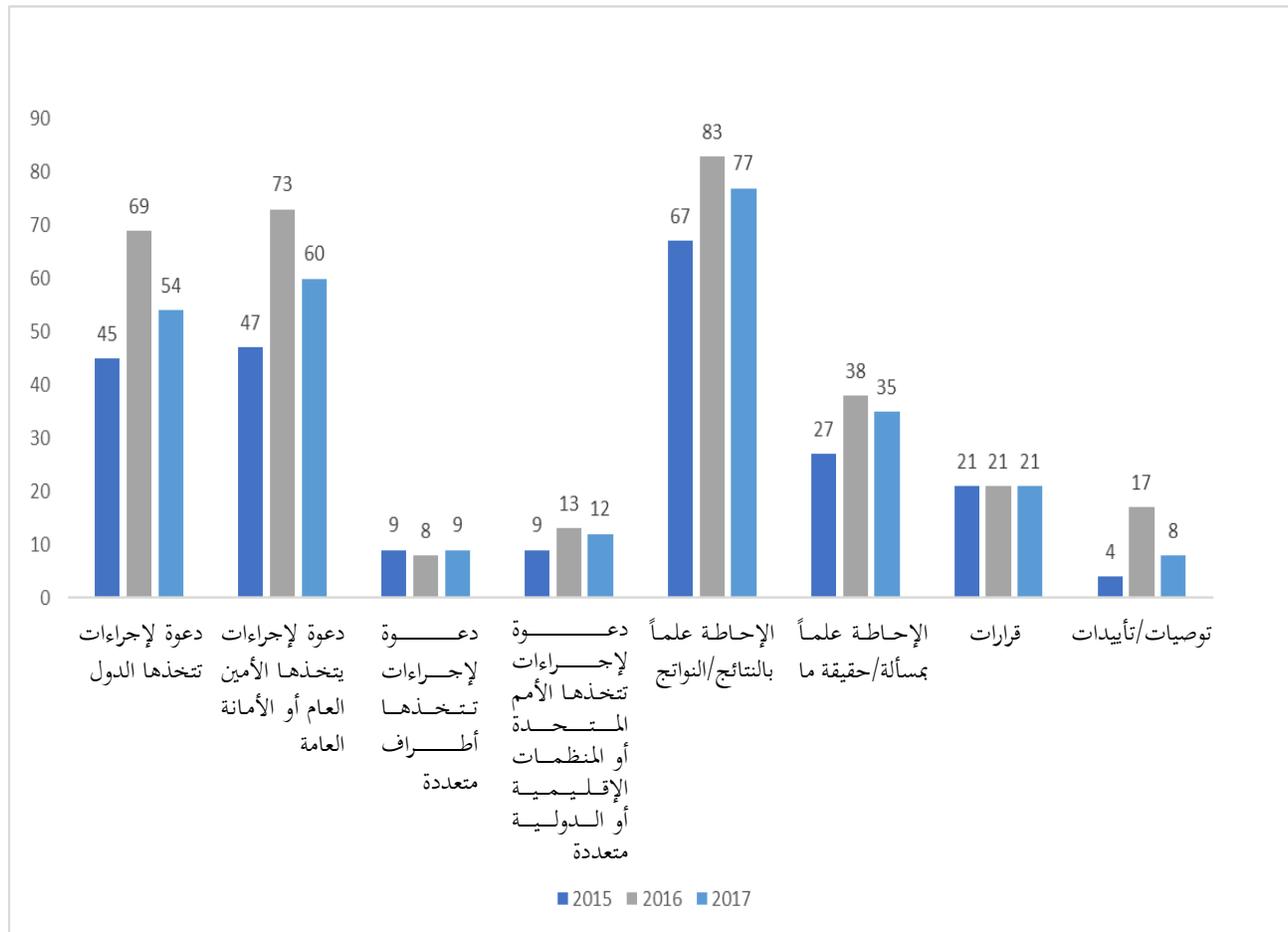
أنواع قرارات اللجنة السادسة، ٢٠١٥-٢٠١٧



المصدر: الدورات من الثامنة والستين إلى الثانية والسبعين.

## الشكل العاشر

نقاط عمل اللجنة السادسة حسب النوع، ٢٠١٥-٢٠١٧

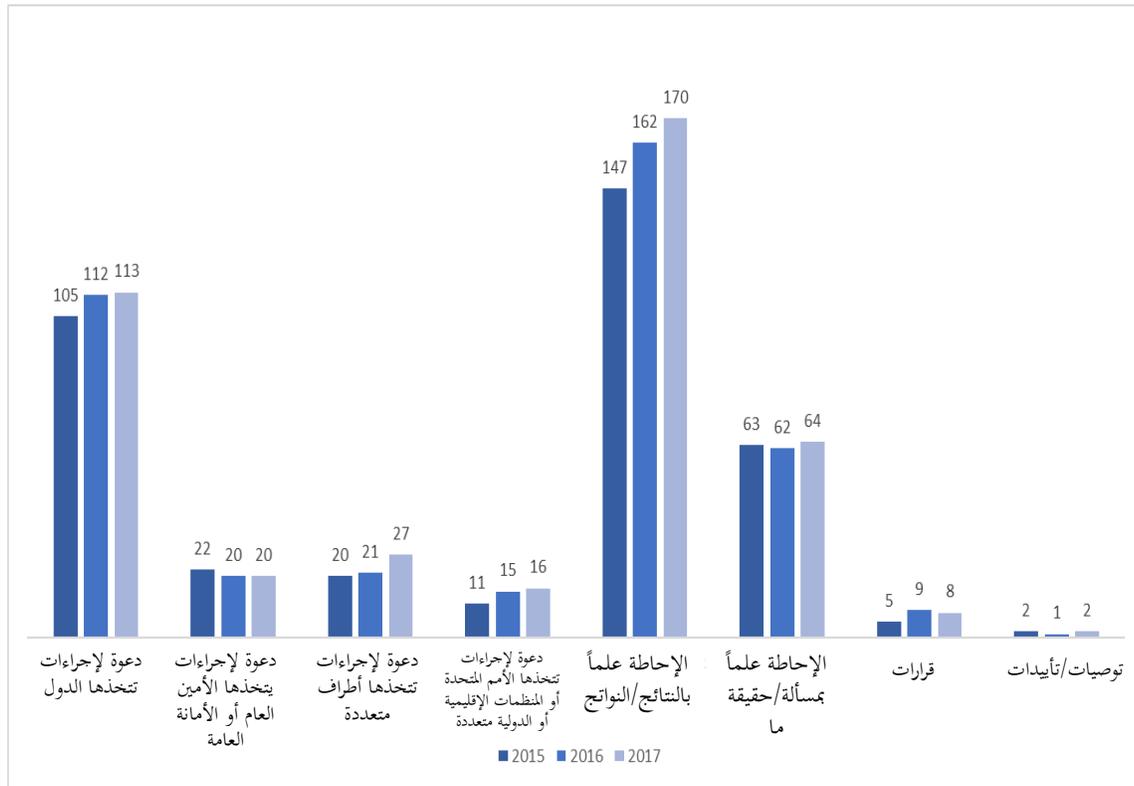


المصدر: الدورات من الثامنة والستين إلى الثانية والسبعين.

٢٨ - وفيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، يَسر المكتب اتخاذ ١٢ قراراً من قرارات الجمعية العامة، شملت ٢٠٣٤ إجراءً بشأن مصائد الأسماك المستدامة، وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والعملية المتعلقة بالمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام (القرار ٧٢/٢٤٩). وتتمثل أبرز نقاط العمل في الدعوات إلى اتخاذ إجراء من جانب الدول الأعضاء (٧٤) والإحاطة علماً بالنتائج والنواتج (٦١٧). وقد زاد عدد النقاط المتعلقة باتخاذ إجراء، في حين أن الدعوات الموجهة إلى الأمين العام أو الأمانة العامة إلى اتخاذ إجراء تناقصت بعض الشيء. ويوضح الشكل الحادي عشر نقاط اتخاذ إجراء حسب النوع.

## الشكل الحادي عشر

## نقاط العمل المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار، ٢٠١٥-٢٠١٧



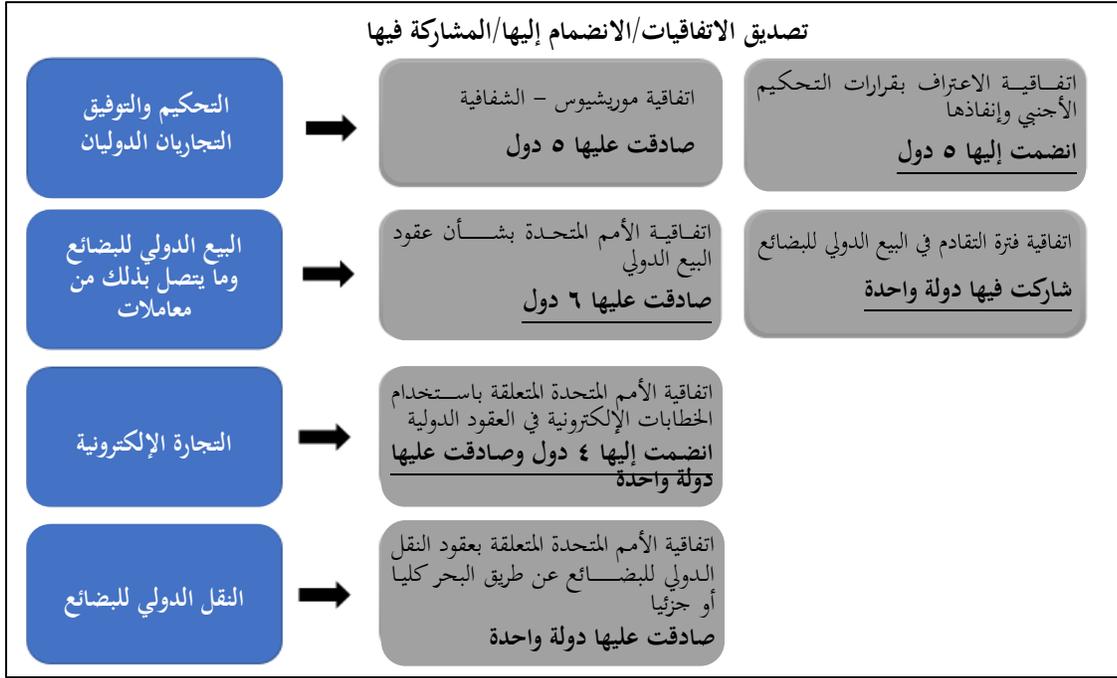
المصدر: قرارات الجمعية العامة (٢٠١٧-٢٠١٥).

٢٩ - وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، سهل المكتب اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (اتفاقية موريشيوس بشأن الشفافية) (٢٠١٧)<sup>(١٨)</sup> ووضع اللمسات الأخيرة على مشروع اتفاقية بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة عن الوساطة (اتفاقية سنغافورة)، وقد فُتحت هذه الاتفاقية الأخيرة للتوقيع عليها في عام ٢٠١٩. وفيما يتعلق بالتحكيم، بلغ عدد الأطراف التي صادقت على اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها، وانضمت إليها، ١٥٩ طرفاً، فقد انضمت إليها ثمانين دول بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨. وفيما يتعلق بالأفرقة العاملة المعنية بالأونسترال، يسر المكتب إصدار قانونين نموذجيين جديدين بشأن أمن المعاملات والسجلات القابلة للتحويل الإلكتروني وإعداد دليل تشريعي بشأن أمن المعاملات. كما أنهى مشروع قانون نموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام المتعلقة بالإعسار وإنفاذها. وإجمالاً، كان هناك ٢٣ حالة تصديق وانضمام وقبول من الدول تتعلق بست اتفاقيات. كما تم اعتماد تشريعات تستند إلى قوانين نموذجية يسرتها شعبة القانون التجاري الدولي بالمكتب، أو تشريعات تأثرت بتلك القوانين النموذجية، في ٦٠ حالة، في مقابل الهدف المتمثل بـ ٦٥ حالة. ويوضح الشكل الثاني عشر الانضمام إلى الاتفاقيات واعتماد قوانين نموذجية ومبادئ توجيهية تشريعية تستخدمها الدول الأعضاء.

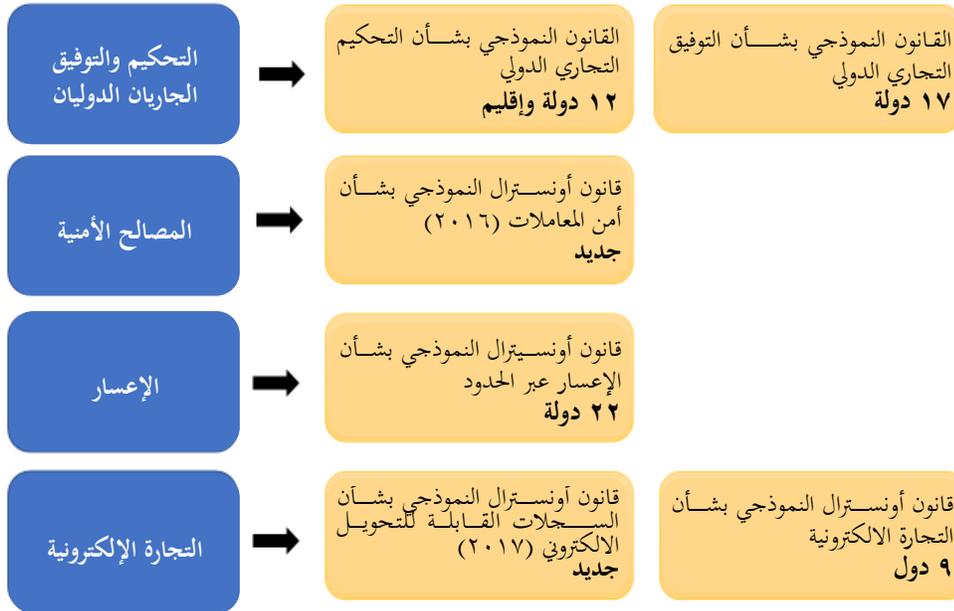
(١٨) اعتمدت الاتفاقية عام ٢٠١٤ ودخلت حيز النفاذ عام ٢٠١٧.

## الشكل الثاني عشر

انضمام الدول الأعضاء إلى الاتفاقيات واعتمادها القوانين النموذجية، ٢٠١٥-٢٠١٨



## اعتماد قوانين نموذجية



المصدر: قسم المعاهدات، موقع الأونسترال/شعبة القانون التجاري الدولي.

٣٠ - وعموماً، وافق أصحاب المصلحة على أن التيسير المقدم كان فعالاً ومفيداً في المداولات الحكومية الدولية. واعتبر المندوبون الذين تمت مقابلتهم في مختلف العمليات الحكومية الدولية المتلقية للخدمات أن المكتب قدم دعماً مفيداً وضرورياً لتيسير توافق الآراء وصنع القرار. وكان المكتب مفيداً بشكل خاص في استكشاف الحساسيات السياسية وتيسير التوصل إلى حل توافقي. وفي مختلف المجالات المواضيعية، صنفت الدول الأعضاء نوعية واستجابة الخدمات المقدمة من المكتب على أنها احترافية وذات جودة عالية ومناسبة من حيث التوقيت وضرورية للمداولات. واعتبرت هذه الدول أن المدخلات الموضوعية متماسكة وتحليلية وعلمية وأساسية لعملها.

٣١ - وبالمثل، قام مكتب الشؤون القانونية بتيسير مداولات وتقارير الهيئات التقنية (لجنة القانون الدولي ولجنة حدود الجرف القاري) التي تعد أساسية لتعزيز عملية تطوير القانون الدولي وتطويره تدريجياً، ولتحديد الحدود الخارجية للجرف القاري خارج نطاق الـ ٢٠٠ ميل بحري ولحل المنازعات بين الدول. وفي حين أعربت بعض الدول الأعضاء عن قلقها إزاء عدم وجود اتفاق على أي اتفاقية رئيسية تدفع قدماً بالقانون الدولي، فقد لاحظت بشكل إيجابي التقدم الواعد المحرز في مشروع الاستنتاجات بشأن الاتفاقات اللاحقة والممارسة اللاحقة فيما يتعلق بتفسير المعاهدات، وفي مشروع الاستنتاجات بشأن تحديد القانون الدولي العرفي، وشجعت على نشر المشروعين (انظر A/C.6/73/SR.20). علاوة على ذلك، كثيراً ما أشارت المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والجامعات إلى التقارير والتحليلات التي أجرتها لجنة القانون الدولي، الأمر الذي يدل على أهمية منتجات اللجنة وفائدتها. واعترف أعضاء اللجنة بالمساعدة القيمة التي قدمها مكتب الشؤون القانونية في إعداد تقارير اللجنة وتقديمه الخدمات والدعم الشامل لها (انظر A/73/10). كما أعرب أعضاء لجنة حدود الجرف القاري عن ارتياحهم للدعم المقدم من المكتب. وعموماً، اعتبر ٨٥ في المائة من أصحاب المصلحة في لجنة القانون الدولي ولجنة حدود الجرف القاري أن ما يقدمه المكتب من تيسير ودعم يتسم بالفعالية والفائدة.

٣٢ - وفيما يتعلق بخدمات السجل والإيداع التي يقدمها المكتب، وافق أصحاب المصلحة على أن المكتب يقدم خدمات ومشورة فعالة تمكن أصحاب المصلحة من ممارسة واجباتهم المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة. ومن أمثلة النجاح المهمة التي لاحظتها الدول الأعضاء ما يلي:

- تقديم الدعم الماهر فيما يتعلق باتفاق باريس
- توفير المساعدة في المراحل الأخيرة من اتفاقية سنغافورة
- إسداء المشورة بشأن أول اتفاق على الإطلاق تيسره لجنة إقليمية بشأن المبدأ ١٠<sup>(١٩)</sup>

٣٣ - واعتبر تسعون في المائة من أصحاب المصلحة أن المعلومات التي يجري تقاسمها من خلال الموقع الإلكتروني للمعاهدات وغيره من وسائل النشر التي تهدف إلى جعل المعاهدات في متناول الجميع وتعزيز تسجيلها ونشرها، مفيدة، ووجد ٩١ في المائة أن الرسائل المتعلقة بتسجيل المعاهدات والإخطار بها مفيدة. ومع ذلك، ذكرت الدول الأعضاء تحديات تتعلق بتراكم المتأخرات في نشر المعاهدات وترجمتها بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

(١٩) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ساهم مكتب الشؤون القانونية في زيادة الوعي بالقانون الدولي وتعزيز تعلمه، بما في ذلك الاعتماد الوطني للقوانين النموذجية بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة؛ غير أن تدخلات المكتب كانت في بعض الأحيان غير منهجية وتفتقر إلى استراتيجية مركزة لتتقدم أعمال المساعدة التقنية بفعالية

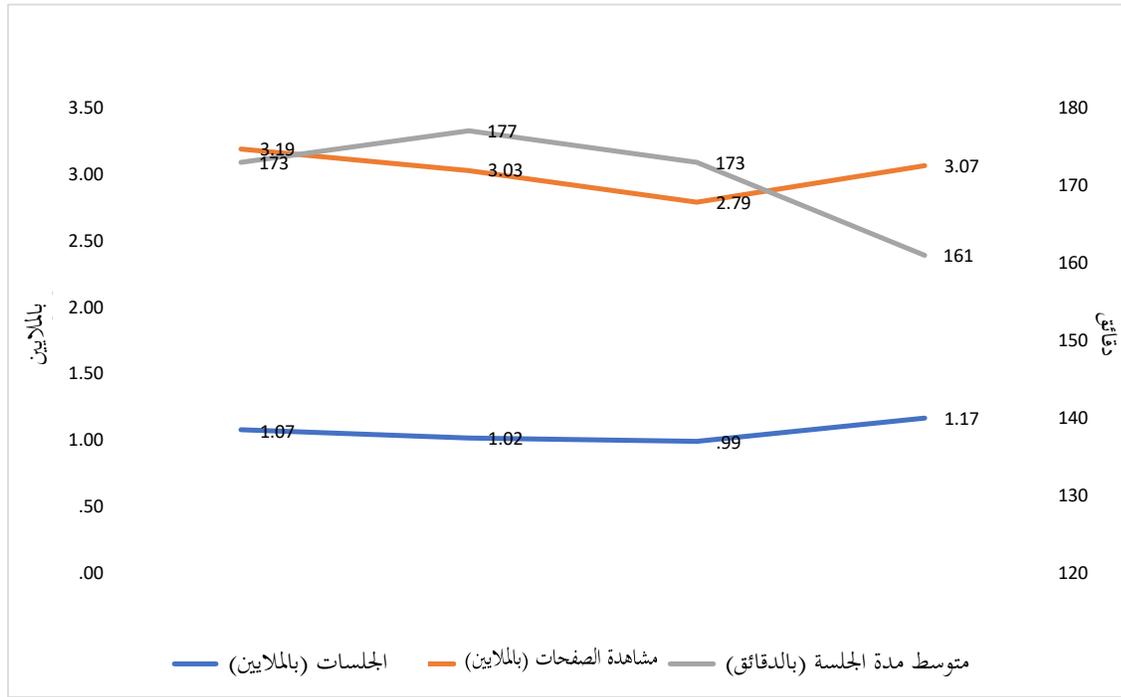
٣٤ - اتساقاً مع ولايته، ساعد المكتب على زيادة الوعي بالقانون الدولي وتعزيز تفهمه على نطاق أوسع من خلال مبادرات بارزة لبناء القدرات، منها برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، وبرنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيون اليابانية، وزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، والعملية المنتظمة، وحلقات العمل المتعلقة بقانون المعاهدات. وأكد استعراض الوثائق وملاحظة مداولات الدول الأعضاء رضا الدول الأعضاء عموماً عن برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/73/557) والتدريب على القدرات الذي يقدمه المكتب في مختلف المجالات، بما في ذلك الزمالات (انظر القرار ١٢٤/٧٣)، ولاحظت الدول الأعضاء أن المكتب استفاد من المحامين والأنظمة القانونية ومختلف المناطق في جميع أنحاء العالم ومكّن المستفيدين من المساهمة بصورة فعالة في القرارات المتعلقة بمجالاتهم المتخصصة ذات الصلة.

٣٥ - وفي فترة السنتين الأخيرة، استفاد من خدمات التعاون التقني التي قدمها المكتب حوالي ٢١٣ مشاركاً و ٤٤ بلداً على الأقل. وعموماً، وافق ٩٨ في المائة من أصحاب المصلحة في المكتب والمستفيدين منه الذين شملتهم الاستقصاءات على أن تدخلات المكتب في مجال بناء القدرات ساعدت على زيادة الوعي بالمسائل ذات الصلة، ووافق ٩٤ في المائة منهم على أن التدريب الذي قدمه المكتب ساعد في تعزيز قدرات المشاركين وأصحاب المصلحة. علاوة على ذلك، وجد ٩٢ في المائة من مستخدمي خدمات الإيداع والتسجيل أن المساعدة المقدمة بشأن تسجيل المعاهدات، بما في ذلك الإخطار بإجراءات المعاهدات، كانت مفيدة، ووجد ٨٥ في المائة ممن شاركوا في أنشطة بناء القدرات بشأن قانون المعاهدات أن هذه الأنشطة مفيدة. وفيما يتعلق بفائدة الخدمات، كان الموقع الإلكتروني لقسم المعاهدات هو الموقع الأكثر زيارة<sup>(٢٠)</sup>. ويبين الشكل الثالث عشر أنه في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، زاد متوسط عدد الصفحات المشاهدة على الموقع الإلكتروني على ٣ ملايين صفحة سنوياً<sup>(٢١)</sup>.

(٢٠) لا تتوفر بيانات من شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

(٢١) انظر <https://treaties.un.org>.

الشكل الثالث عشر  
تحليلات الموقع الإلكتروني لقسم المعاهدات

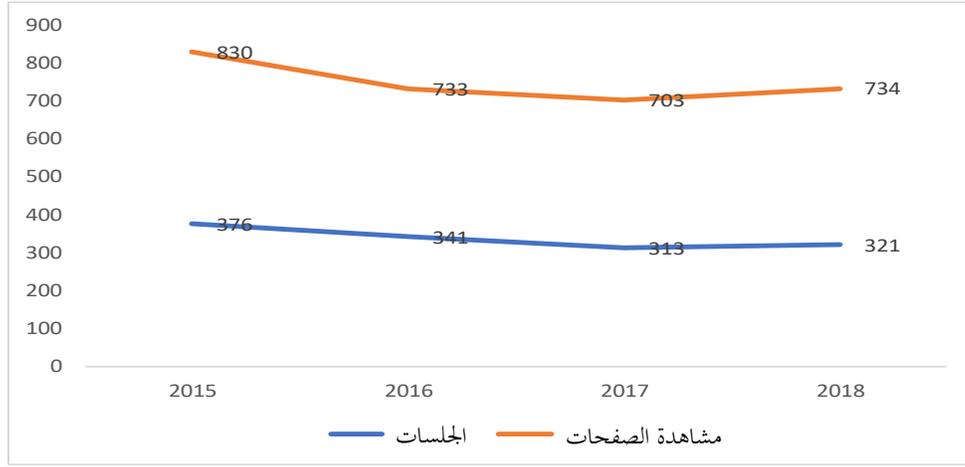


المصدر: تحليلات الموقع الإلكتروني لمكتب الشؤون القانونية.

٣٦ - كما اعترف المشاركون والمستفيدون الذين أجريت معهم المقابلات بفائدة وأهمية التدريب الذي يقدمه المكتب في مختلف المجالات، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، واعتبر المستفيدون أن هذا التدريب عملي ويكمل غيره من التدريب وقابل للتطبيق في عملهم. وللتوسع في التدريب في مجال القانون الدولي وتلبية الطلب المتزايد عليه، عزز المكتب المكتبة السمعية البصرية بغية إيصال المحاضرات وملفات البث الرقمي إلى جمهور أوسع. وأعرب المستخدمون والممارسون الذين جرت استشارتهم عن رضاهم عن محتويات المكتبة وجودتها، ووافق ٨٠ في المائة منهم على أنها أداة ترويجية ومعرفية فعالة. وفي حين أنهم أعربوا عن تقديرهم للمحاضرات العالية الجودة حول الموضوعات ذات الصلة والجهود المبذولة لإنشاء مكتبة متعددة اللغات، إلا أنهم اعتبروا أن استخدام الموقع ينبغي أن يكون أكثر سهولة وأن هناك حاجة إلى مزيد من الجهد لتعزيز الانتفاع به. ويؤكد تحليل الموقع (الشكل الرابع عشر) هذا التقييم، إذ أشار إلى تراجع في استخدام الموقع بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ وإلى تحسن طفيف في عام ٢٠١٨<sup>(٢٢)</sup>.

(٢٢) انظر <https://treaties.un.org/> [http://legal.un.org/avl/intro/welcome\\_avl.html](http://legal.un.org/avl/intro/welcome_avl.html)

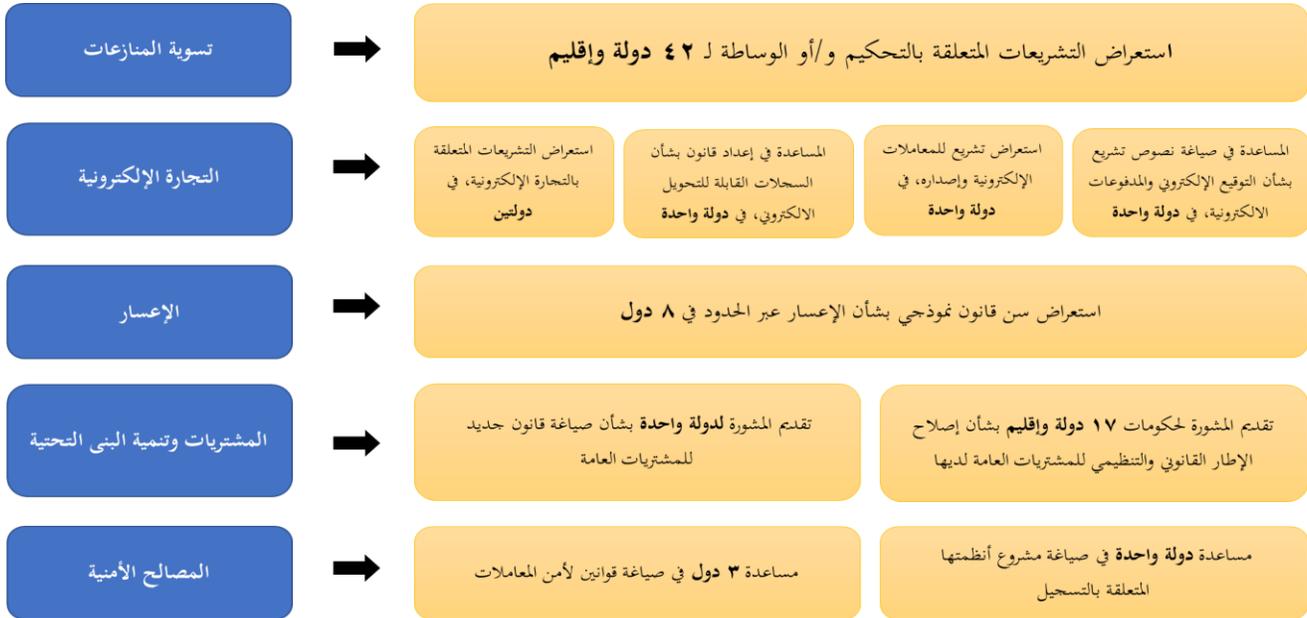
الشكل الرابع عشر  
تحليلات الموقع الإلكتروني لمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي  
(بالآلاف)



المصدر: تحليلات الموقع الإلكتروني لمكتب الشؤون القانونية.

٣٧ - وأخيراً، فيما يتعلق بمسائل التجارة الدولية، شجع المكتب على اعتماد قوانين نموذجية ومبادئ توجيهية تشريعية. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، قدمت شعبة القانون التجاري الدولي المشورة واستعرضت التشريعات الوطنية في ٧٧ حالة (الشكل الخامس عشر)، وقد تم اعتماد بعضها (الشكل الثاني عشر).

الشكل الخامس عشر  
المساعدة التي قدمها مكتب الشؤون القانونية فيما يتعلق بالتشريعات التجارية الوطنية



المصدر: مذكرة عن التعاون التقني والمساعدة المقدمة من الأمانة العامة إلى الأونسيتال (٢٠١٥-٢٠١٨).

٣٨ - وعلى الرغم من الرضا الفوري عن معظم المساعدة التقنية التي قدمها المكتب ونتائجها، أدى عدم وجود استراتيجية مركزية، واقتراح ذلك بالتفاوت في خطط النشر، والافتقار إلى الرصد والتقييم، إلى منع المكتب من تحقيق أثر أكبر. من ذلك مثلاً أن المكتب، في حين أنه بذل جهوداً لتعزيز التقييم العالمي للمحيطات<sup>(٢٣)</sup>، فإن جهوده الخاصة بالنشر لم تكن فعالة في التأثير على صانعي السياسات على جميع المستويات. ومن شأن وجود استراتيجية للنشر تركز على استهداف صانعي السياسات الآخرين المعنيين أن يعزز من فعالية المكتب. وفيما يتعلق بالقانون التجاري الدولي، لم يكن نهج المكتب في تقديم الخدمات الاستشارية استراتيجية ولا مستجيباً لتحليل الأولويات على المستويات الإقليمية أو الوطنية أو المواضيعية. ولم يكن هناك أي تحليل للمزايا النسبية والقيمة المضافة للمكتب بالمقارنة بالمنظمات الأخرى وسبل مساهمة كل جهة في تحقيق أهداف الدول الأعضاء، كما لم يكن هناك أي تحليل لطرق مضاعفة استجابة المكتب واستخدام الموارد المحدودة.

٣٩ - وإلى جانب اعتماد قوانين نموذجية، تحتاج البلدان إلى مساعدة في التنفيذ؛ فهي ترغب في الحصول على مزيد من المعلومات وفي رؤية مزيد من الترويج لأنشطة شعبة القانون التجاري الدولي على المستويين الإقليمي والوطني. ويلزم بذل جهود متواصلة ومستدامة لبناء القدرات، بما في ذلك من خلال تبادل المعارف واستخدام الوسائل الافتراضية. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالنشر، أدى التفاوت في جودة صفحات المكتب الشبكية وإدارتها إلى جعل المساعدة التقنية للمكتب أقل وضوحاً وفعالية. وبشكل عام، أشار المستفيدون من المكتب إلى عدم كفاية النشر والترويج وبناء القدرات.

كان مكتب الشؤون القانونية فعالاً في تقديم الخدمات والمشورة القانونية عبر منظومة الأمم المتحدة وحماية المصالح القانونية للمنظمة

٤٠ - دعم المكتب التشغيل الفعال للأمم المتحدة وحمل المصالح القانونية الناشئة عن أنشطتها وعملياتها من خلال تقديم المشورة والخدمات القانونية الفعالة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، أبلغ المكتب أنه تفاوض على مطالبات ضد المنظمة بقيمة ١٠٣,٥٠ من ملايين الدولارات، وبلغت القيمة الإجمالية للتسويات ٨,٢٣ مليون دولار (أي ٨ في المائة من القيمة الأولية المطالب بها)، مما وفر للمنظمة مبلغ ٩٥,٣ مليون دولار. ويعرض الجدول ٢ بعض نقاط البيانات الرئيسية التي توضح دعم المكتب للمنظمة.

الجدول ٢

### الدعم الذي يقدمه مكتب الشؤون القانونية للمنظمة

المطالبات والتحكيم	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
النسبة المئوية لأحكام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة التي جاءت لصالح الأمين العام	٨٩٪	٧٠٪	٨٩٪	٨٩٪
مقدار المسؤولية التي خفضتها المنظمة نتيجة لدفاع شعبة الشؤون القانونية العامة فيما يتعلق بالمطالبات التجارية ضد المنظمة (خلاف التحكيم) (بملايين الدولارات)	٠,٥ دولار	٨٨,١ دولار	٠,٣ دولار	٦,٨ دولار
النسبة المئوية للمثوية للقرارات ضد الأمين العام في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات والتي استأنفها الأمين العام	٣٨٪	٣٨٪	٦٢٪	٥٩٪

(٢٣) انظر <https://treaties.un.org/regularprocess/content/first-world-ocean-assessment>

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	المطالبات والتحكيم
٧٥,٤	١,٢	١,٤	١,٣	تخفيض مسؤولية المنظمة نتيجة لطعون قدمها مكتب الشؤون القانونية إلى المحكمة الإدارية للأمم المتحدة (بملايين الدولارات)
٨٦	٩٩	١٠١	١١٤	عدد أحكام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة التي جرى استعراضها بغية الحصول على المشورة بشأن التنفيذ والاتجاهات
١٣٧	١٠٠	٢٢١	١٢٦	عدد أحكام محكمة الأمم المتحدة للمنازعات التي جرى استعراضها بغية الحصول على المشورة بشأن التقاضي والاتجاهات
<b>المسائل المؤسسية</b>				
٤١	٤٣	٣٣	٢٦	عدد رسائل التوقف والكف التي صدرت لحماية اسم الأمم المتحدة وشعارها
٢٤٧	٢١٦	٢٢٢	٢٢٣	عدد اتفاقيات الشراكة التي تم إنشاؤها
١١٧	٧٠	١٠٥	١٢٤	عدد العقود التي تمت صياغتها و/أو التفاوض عليها
<b>خدمة اللجان المختارة</b>				
٩٥	١٠١	١٠٣	٩٩	لجنة العقود في المقر

المصدر: تحليل بيانات شعبة الشؤون القانونية العامة من قبل شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٤١ - كما ساهم المكتب في سيادة القانون وأطر العدالة الدولية من خلال دعم أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية. وقد كان للمكتب دور فعال في إنشاء وثائق هامة وثيقة الصلة بمبرر وجود المنظمة ودعم المفاوضات المتعلقة بها. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، دعم مكتب المستشار القانوني ٥٦ وثيقة لعمليات السلام، بما في ذلك اتفاقات مركز القوات، واتفاقات مركز البعثة، واتفاقات المرور العابر، وإجراءات التشغيل الموحدة، وقواعد الاشتباك. وبدون ذلك، ما كان يمكن لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية أن تقوم بعملها. ويوضح الجدول ٣ الدعم المقدم من المكتب في هذا المجال.

الجدول ٣

الدعم الذي يقدمه مكتب الشؤون القانونية فيما يتعلق بالوثائق القانونية

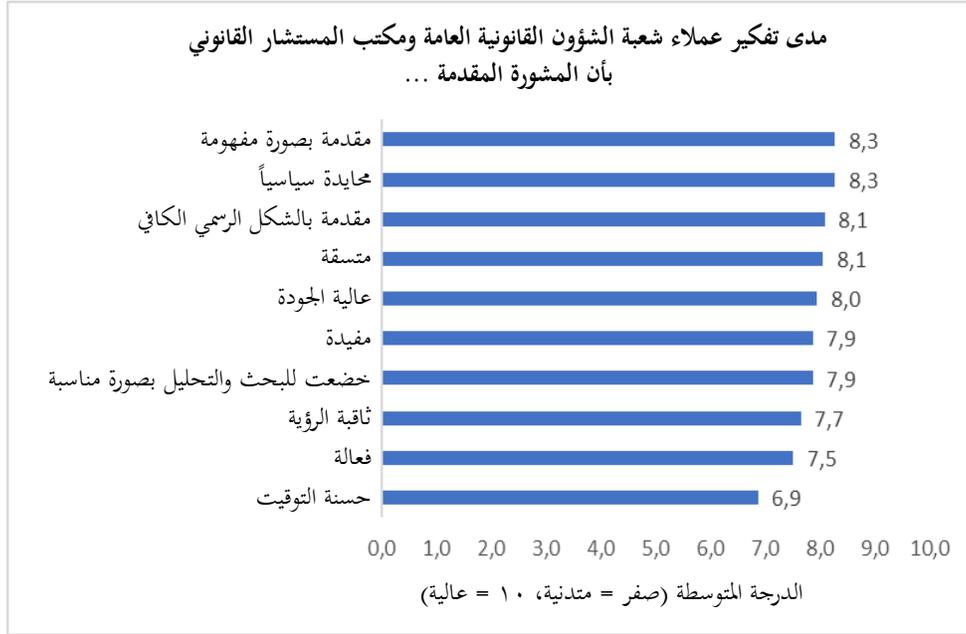
فترة السنتين		نوع الوثيقة التي دعمها مكتب الشؤون القانونية/مكتب المستشار القانوني
٢٠١٨-٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠١٥	
٥	٤	اتفاقات مركز القوات واتفاقات مركز البعثة واتفاقات المرور العابر
٧	٥	الاتفاقات الأخرى اللازمة لتشغيل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة
٧	٣	قواعد الاشتباك والتوجيهات بشأن استخدام القوة
٣	٢	المفاهيم العسكرية والشرطية للعمليات
٩	١١	إجراءات التشغيل الموحدة والسياسات والمبادئ التوجيهية
٣١	٢٥	<b>المجموع</b>

المصدر: تحليل بيانات مكتب المستشار القانوني من قبل شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٤٢ - أبلغ أصحاب المصلحة في المكاتب الذين شملهم الاستقصاء عن مستوى عالٍ للغاية من الرضا عن الخدمات والمشورة القانونية. وبالنظر في جوانب مختلفة من المشورة، أعطى العملاء متوسط درجات يتراوح من ٨,٣ للمشورة المقدمة بصورة مفهومة إلى ٦,٩ لحسن التوقيت. وتشير التعليقات المقدمة في الاستقصاء إلى أن تقديم المشورة في الوقت المناسب يمثل تحدياً في بعض الأحيان. ويوضح الشكل السادس عشر ردود أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالخدمات القانونية المستلمة.

#### الشكل السادس عشر

#### آراء عملاء شعبة الشؤون القانونية العامة ومكتب المستشار القانوني



المصدر: استقصاء أصحاب المصلحة.

أحرز مكتب الشؤون القانونية بعض التقدم في تعزيز التقييم الذاتي، لكن ممارسات الرصد والتقييم لا تزال حديثة العهد

٤٣ - كان هناك تفاوت في رصد المكتب لنتائجه وتقييمها. فقد افتقر المكتب إلى بيانات منهجية ملموسة على مستوى النتائج عن فائدة تدخلاته في مجال بناء القدرات عبر الشعب المختلفة. وكانت بيانات النتائج عن فائدة ما قدمه من خدمات ومساعدة (شعبة القانون التجاري الدولي، وشعبة الشؤون القانونية العامة، ومكتب المستشار القانوني)، بما في ذلك ما إذا كانت مساعدة المكتب قد ساهمت في زيادة الوعي أو إرشاد صنع القرار أو صنع السياسات، محدودة وفي الغالب مجتزأة. وفيما يتعلق بالخدمات والمشورة القانونية، كانت آليات تتبع تعليقات المستخدمين غير متسقة أو غير موثوق بها. وحتى على مستوى النواتج في بعض المساعدة التقنية و/أو الخدمات القانونية المقدمة، قام المكتب يدوياً بإعداد أو إعادة إنشاء تقارير التنفيذ والتسليم. وقد افتقر إلى وظيفة تقييم داخلي، وأنفق ٦٨٠ ٥٩ دولاراً على التقييم، أي أقل من ٠,٠٨ في المائة من ميزانيته الإجمالية. وجعل ذلك من الصعب على المكتب تحديد النتائج وتعلم الدروس وتعديل عملياته بصورة مستمرة لتحسين عمله.

٤٤ - وسلمت إدارة المكتب بأهمية وضرورة الرصد والتقييم الذاتي المتسق. وكانت القيادة التي وفرها المستشار القانوني بشأن هذه المسألة أساسية لتنفيذ المبادرات الأخيرة بشأن تعزيز الرصد والنهوض بالتقييم الذاتي. وقد أصدر المكتب مؤخراً استراتيجية للتقييم الذاتي وخطة عمل للتقييم تضمنت عمليات تقييم ذاتي في شعبة القانون التجاري الدولي وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وفي عام ٢٠١٧، أصدر المكتب أول تقييم داخلي لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، وفي عام ٢٠١٨، أجرى مراجعة داخلية لممارساته في إدارة المعلومات. ومع ذلك، لم تكن هذه الممارسة معممة على الوظائف والشعب. بالنظر إلى حجم العمل المنجز لدعم الدول الأعضاء، كانت القدرة الحالية لدى الشعب على تقييم نتائجها محدودة للغاية، مما يعوق قدرة المكتب على فهم الأثر الكامل لأنشطته والتعلم من التنفيذ ومن ثم التكيف والتحسين نتيجة لذلك. ويوفر الإصلاح الإداري الحالي الذي يجريه الأمين العام رؤية جديدة لتعزيز التقييم الذاتي الذي يركز على النتائج والمساءلة (انظر A/72/492).

## الكفاءة

**جيم - نفذ مكتب الشؤون القانونية برنامج عمله مع زيادة الطلب على خدماته. ومع ذلك، فإن ممارسات تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة وتبادل المعلومات أوجدت أوجه قصور وفشلت في تحقيق أقصى ما يمكن من فرص الاتساق في تنفيذ النواتج**

*استجاب مكتب الشؤون القانونية بنجاح لتزايد الطلب على خدماته*

٤٥ - أظهرت بيانات نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق أن المكتب حقق باستمرار معدل تنفيذ مرتفع (٩١ في المائة)، في حين أن نسبة ٦ في المائة ونسبة ٣ في المائة المتبقيتين خضعتا، على التوالي، للإلغاء أو التأجيل لأسباب تشريعية. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، قام المكتب بما يلي:

- تيسير العمليات الحكومية الدولية (١٥٠) ناتجاً/اجتماعاً؛ و ٣٨٠ وثيقة من وثائق الهيئات التداولية)
- تنفيذ ٧٠ ناتجاً من نواتج المساعدة التقنية، و ٧٧ نشاطاً لتعزيز مناسبات الحوار/التوعية، وإعداد ما يقرب من ٢٠٠ منشور لهذه الأغراض
- تقديم الخدمات القانونية والمشورة بشأن ما لا يقل عن ٣٤ مجموعة خدمات

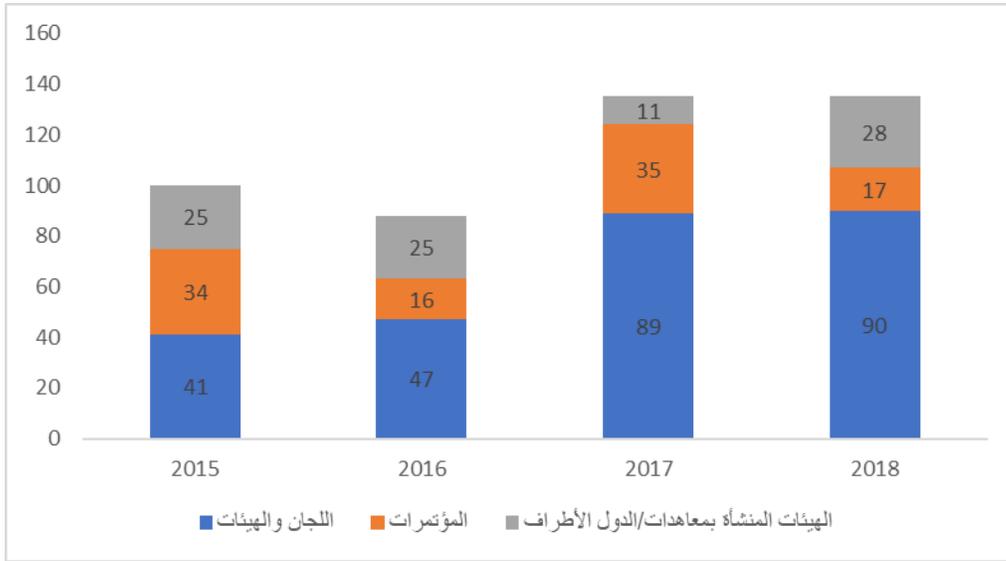
٤٦ - وقد واجه المكتب تطوراً لأنشطته وتوسيعاً لها استجابة للولايات الجديدة ولطلبات الخدمات المقدمة من الدول الأعضاء في جميع المجالات الوظيفية. وفي إطار مسار تسهيل العمليات الحكومية الدولية، على سبيل المثال، كُلف المكتب بتقديم الدعم وخدمات الأمانة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام (انظر القرار ٢٤٩/٧٢)، في عملية ستشمل انعقاد المؤتمر في أربع دورات بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠. وقد بلغ الطلب المستمر على بناء القدرات في القانون الدولي ذروته بقيام الجمعية العامة بوضع برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، بما في ذلك المكتبة السمعية البصرية، في إطار برامج الميزانية العادية في فترة السنتين الحالية. وبالتالي، ومنذ عام ٢٠١٧، جرى تنفيذ الدورات الإقليمية

في القانون الدولي بشكل مستمر وعمل موظفو المكتبة السمعية البصرية على زيادة التنوع الإقليمي واللغوي للمحاضرات المتاحة. وأخيراً، تم دعم وتلبية الطلب المتزايد على حلقات العمل لدعم العملية المنتظمة لإنتاج التقييم العالمي للمحيطات.

٤٧ - وفي مسار الخدمات القانونية والمشورة، قدم المكتب المزيد من الخدمات في حدود الموارد الحالية. ويبين تحليل البيانات التي قدمها المكتب أنه في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، قُدم الدعم الإجرائي إلى اجتماعات اللجان والهيئات (على سبيل المثال، الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) بنسبة تزيد ٤٤ في المائة عن فترة السنتين السابقة (الشكل السابع عشر).

الشكل السابع عشر

عدد الاجتماعات التي خدمها مكتب المستشار القانوني، حسب نوع الاجتماع، ٢٠١٥-٢٠١٨

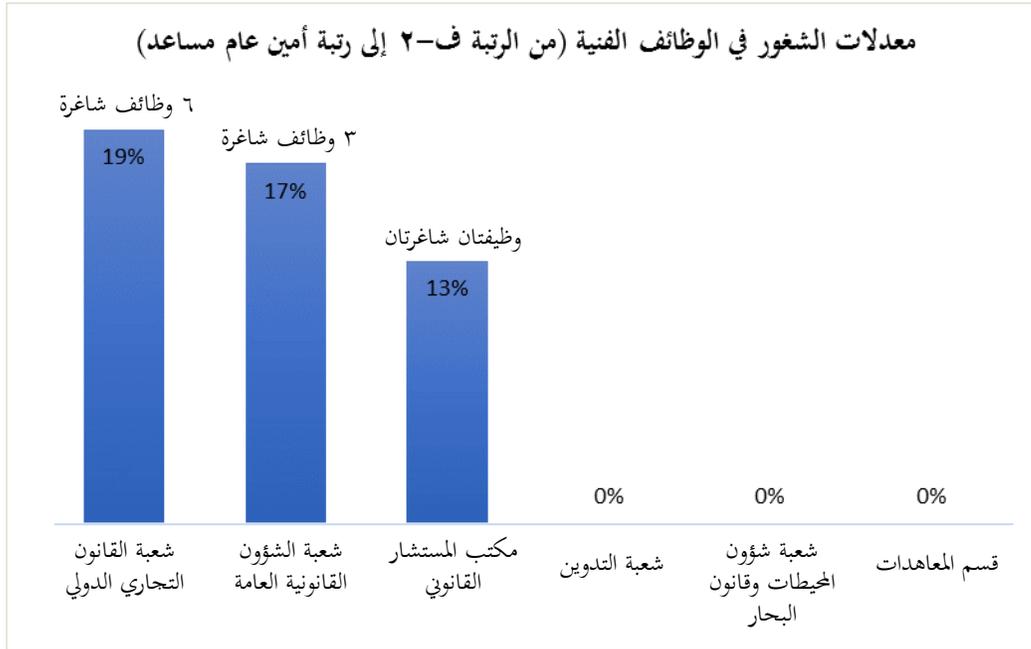


المصدر: تحليل بيانات مكتب المستشار القانوني من قبل شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يبين الجدول ٣ أن مكتب المستشار القانوني زاد إعداداته للوثائق القانونية بنسبة ٢٤ في المائة بين فترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي حين أن المكتب لا يتتبع بشكل منهجي وقت محاميه، وهو ما كان يمكن أن يساعد على تحديد مقدار الوقت المنفق على وثيقة قانونية معينة، وبالنظر إلى أهمية هذه الوثائق والاهتمام الكبير بها، فإن من المحتمل أن يكون عبء عمل المكتب قد شهد ارتفاعاً، لا سيما فيما يتعلق بالوثائق المتعلقة بقواعد الاشتباك والتوجيهات بشأن استخدام القوة.

٤٩ - وتختلف الوحدات داخل المكتب في قدرتها على استخدام موارد وظائف الفئة الفنية المخصصة لها بكفاءة. وكان معدل الشغور في المكتب ٩ في المائة، بما مجموعه ١١ وظيفة شاغرة. ومن المحتمل أن يكون معدل الشواغر المرتفع في وظائف الفئة الفنية (الشكل الثامن عشر) في بعض الشعب قد ساهم في ارتفاع عدد ساعات العمل في الأسبوع (٤٨ في المتوسط) والتحديات في تقديم المشورة في الوقت المناسب.

الشكل الثامن عشر  
معدلات الشغور في مكتب الشؤون القانونية



المصدر: تقرير شغل الوظائف في مكتب الشؤون القانونية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

يؤدي التعاون المتفاوت عبر بعض المجالات الوظيفية ونهج إدارة المعرفة إلى إعاقة فرص تحسين أداء عمل المكتب

٥٠ - بينما أشار ٧٠ في المائة من الموظفين الذين شملهم الاستقصاء إلى أن التعاون بين وحدات المكتب التنظيمية كان كافياً، فإن المقابلات التي أجريت مع موظفي المكتب تدل على أنه في حين أن بعض المعلومات كانت تخضع للتبادل بصورة غير رسمية، فإن الآليات الرسمية لتبادل المعلومات عبر الوحدات التنظيمية كانت في معظمها ضعيفة أو غير موجودة. ولوحظ ذلك بشكل خاص في المجالات الوظيفية للمساعدة التقنية والعمل المعياري حيث كانت الوحدات التنظيمية المختلفة تعمل على تنفيذ نواتج متماثلة، على الرغم من اختلاف طرائق ذلك التنفيذ. وقدمت أربع وحدات تنظيمية دعم الأمانة لمختلف الهيئات الحكومية الدولية والتقنية.

٥١ - بالإضافة إلى ذلك، اختلفت أساليب إدارة المعرفة بين الوحدات والوظائف التنظيمية. ففي حين أن بعض الوحدات التنظيمية وضعت مبادئ توجيهية وأدلة وإجراءات تشغيل موحدة لاستيعاب المعرفة وضمان الاتساق في عقد اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية والتقنية وتقديم الدعم لها، فإن بعضها الآخر إما لم تتوفر لديه معلومات وعمليات أساسية، أو أنها توفرت لديه غير أنها اتصفت بالتفاوت في توثيقها وتحديثها.

٥٢ - وبالمثل، فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، كشفت الوثائق عن عدم اتساق النهج المتبعة في تنظيم وتخطيط وتنفيذ المساعدة التقنية. فقد جرى تقييم نتائج المساعدة التقنية بأشكال مختلفة. ففي بعض الأحيان، جرى التماس تعليقات المشاركين، بينما في أحيان أخرى، لم يحدث أي تقييم، وكانت نوعية

الأدوات المستخدمة متباينة إلى حد كبير. ولم يكن هناك أي تكرار للمبادرات التي وضعتها بعض الوحدات التنظيمية في وحدات تنظيمية أخرى، مثل إنشاء ودعم شبكات الخريجين، والتي توفر فرصة لتحسين تقييم نتائج التدريب على المدى الطويل. ويفهم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يجري حالياً اتخاذ خطوات لدعم هذه الشبكات بناءً على طلب الجمعية العامة (انظر القرار ٢٠١/٧٣). وقد أدى الافتقار إلى آليات تبادل المعلومات إلى إعاقه التعلم من النظراء، وتحديد الممارسات الجيدة، وتبادل الدروس المستفادة، وفي نهاية المطاف إلى الحد من التحسين في تنفيذ برنامج العمل عبر المكتب.

كانت إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات في المكتب غير فعالة وأعاقت قدرته على الأخذ بالسوابق والتحدث بصوت واحد

٥٣ - أنشئ نظام بروداجيو، وهو برنامج حاسوبي لإدارة الحالات في المكتب، لتتبع المسائل والتقدم المحرز فيها. ولم يكن النظام من أحدث التقنيات ولم يعد يحصل على الدعم من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتؤثر نقاط الضعف فيه، مقارنةً ببرامج إدارة الحالات الذي تستخدمه الشركات القانونية الكبيرة عادةً، بصورة سلبية على كفاءة شعبة الشؤون القانونية العامة ومكتب المستشار القانوني. ولا يدمج نظام بروداجيو المستندات ورسائل البريد الإلكتروني تلقائياً ولا يرقمها آلياً، مما أدى إلى عدم اليقين فيما يتعلق بالتقدم في المسألة المطروحة؛ ولا يتضمن إلا الوثائق التي قام الموظفون بتحميلها يدوياً والوثائق المنشأة بعد عام ٢٠٠٨؛ كما أنه لا يعمل بصورة مدمجة بسلاسة في عمليات المكتب. وقد أدت نواقص النظام وعدم قدرته على إجراء عمليات بحث تقريبية للكلمات إلى حفز الموظفين على استخدام أساليب غير كاملة تستخدم الوقت المكثف للبحث عن السوابق والوثائق، مما يزيد الوقت اللازم للبحث ويضعف عدم اليقين بشأن اكتمال نتائج البحث.

٥٤ - وأشار الموظفون على جميع المستويات إلى أن من شأن استخدام نظام عالي التطور لتكنولوجيا المعلومات أن يمكنهم من توفير الوقت ومن العمل بمستوى أعلى بكثير. وقد طور العديد من الموظفين حلولاً لتجنب نظام بروداجيو أو التعويض عنه، الأمر الذي أدى إلى ازدواجية العمل وأعاق التعاون. وقام الموظفون بحفظ المستندات في أماكن مختلفة، مما أدى إلى زيادة نفقات التخزين الرقمي واحتمال الخطأ في التحديث. وثبت النظام من جديد الاتجاه نحو الإفراط في اعتماد المكتب على الوثائق المطبوعة. ووجد معظم موظفي شعبة الشؤون القانونية العامة ومكتب المستشار القانوني أن النظام "مثقل" و "بطيء" وناقص. ولم يوافق سبعة وسبعون في المائة من موظفي شعبة الشؤون القانونية العامة ومكتب المستشار القانوني الذين شملهم الاستقصاء على أن نظام تكنولوجيا المعلومات بالمكتب يتيح لهم "العمل بكفاءة".

٥٥ - وبالإضافة إلى ذلك، لم يزود المكتب الموظفين بتدريب صارم في مجال تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات، سواء في سياق إعدادهم عند التعيين أو بالتدريب المستمر. وأدى الافتقار إلى ممارسات مشتركة في مجال تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات إلى اختلافات في كيفية تعامل الموظفين مع المعلومات الحساسة، ومع محرك الأقراص المشترك (على سبيل المثال، إنشاء الملفات وتسميتها وتبادلها وتحديد محتويات محرك الأقراص المشترك) ونظام بروداجيو وسبل توثيقهم لعملهم وإجراءات العمل.

٥٦ - ونشأت حلقة مفرغة، تمثلت في عدم إدراج جميع المعلومات ذات الصلة في نظام بروداجيو في الوقت المناسب، وبالتالي جعله أقل فائدة. إضافة لذلك، ونظراً لأن النظام لا يجمع بيانات عبء العمل أو ساعات العمل، لم تتمكن الإدارة من الاعتماد عليه في الاسترشاد في عملها وفي إعادة تخصيص الموظفين أو الموارد الأخرى. ولم يساعد النظام على التعاون حول الوثائق أو المسائل، الأمر الذي ساهم، إلى جانب انعزال موظفي شعبة الشؤون القانونية العامة في "مجموعات" موضوعية، في نقص معارف الموظفين فيما يتعلق بمجمل العمل الحالي في المكتب، مما أثر في نهاية المطاف على قدرة المكتب على التحدث بصوت واحد وعلى فهم الموظفين لجملة المسائل التي يطلبها عملاء المكتب منه.

٥٧ - علاوة على ذلك، ولأن المكتب لم يكن لديه نظام لتكنولوجيا المعلومات يتتبع الوقت الذي يقضيه الموظفون في شواغل كل عميل، فإنه لا يمكن بدرجة معقولة من الدقة تبرير تكلفة وقت المكتب التي تحل على الأموال والبرامج الخاصة. وخلال مراجعة لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طلب المراجعون من المكتب دون جدوى تفصيلاً لتخصيص التكاليف للبرنامج الإنمائي.

٥٨ - وكانت إدارة المكتب على دراية بأوجه الضعف في تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات لديها، وأجرت استعراضاً أسفر عن توصيات تناولت كثيراً من المشاكل التي يواجهها المكتب في هذا المجال. وفي وقت إعداد هذا التقييم، كانت الإدارة بصدد وضع خطة لتنفيذ توصيات ذلك الاستعراض.

### المسائل الشاملة

**دال - عززت شراكات مكتب الشؤون القانونية عمله، لا سيما في مجال المساعدة التقنية. على أن الشراكات في بعض الأحيان لم يُستفد منها بالكامل ولم يجرِ تكرار الممارسات الجيدة**

*عمل مكتب الشؤون القانونية بفعالية مع عدة منظمات في تنفيذ برامجه للمساعدة التقنية*

٥٩ - عمل المكتب بفعالية مع المؤسسات والقطاعات الخاص والهيئات المتعددة الأطراف وهيئات الأمم المتحدة لتنفيذ ولاياته. وقد نجح في التشراك مع برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية، الذي يعنى بشؤون المحيطات وقانون البحار، ومع برنامج زمالات القانون الدولي المشترك بين أكاديمية لاهاي ومؤسسة كارنيجي، ومع مجلس التحكيم التجاري الكوري بشأن مؤتمر الوسائل البديلة لتسوية المنازعات. كما تعاونت شعبة القانون التجاري الدولي مع مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن تعزيز صكوك القانون التجاري.

٦٠ - ومكنت الشراكة مع مؤسسة نيبون المكتب من معالجة بناء القدرات في شؤون المحيطات وقانون البحار. فقد قدمت مؤسسة نيبون حوالي ٥ ملايين دولار لدعم ٥٥ منحة في برنامج متعمق لمدة تسعة أشهر تديره شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وساعد ذلك في تعزيز شبكات الخريجين خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨. وأشار المستفيدون إلى أن برنامج الزمالة ساعدهم على أن يصبحوا جزءاً من شبكة ملموسة ومن تطوير علاقات دائمة. وفي عام ٢٠١٨، وسعت المؤسسة شراكاتها مع الشعبة من خلال إطلاق البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون المعني بالمحيطات المستدامة، والذي يهدف إلى توفير فرص التدريب والبحوث المتقدمة لحوالي ٢٠٠ من مواطني البلدان النامية.

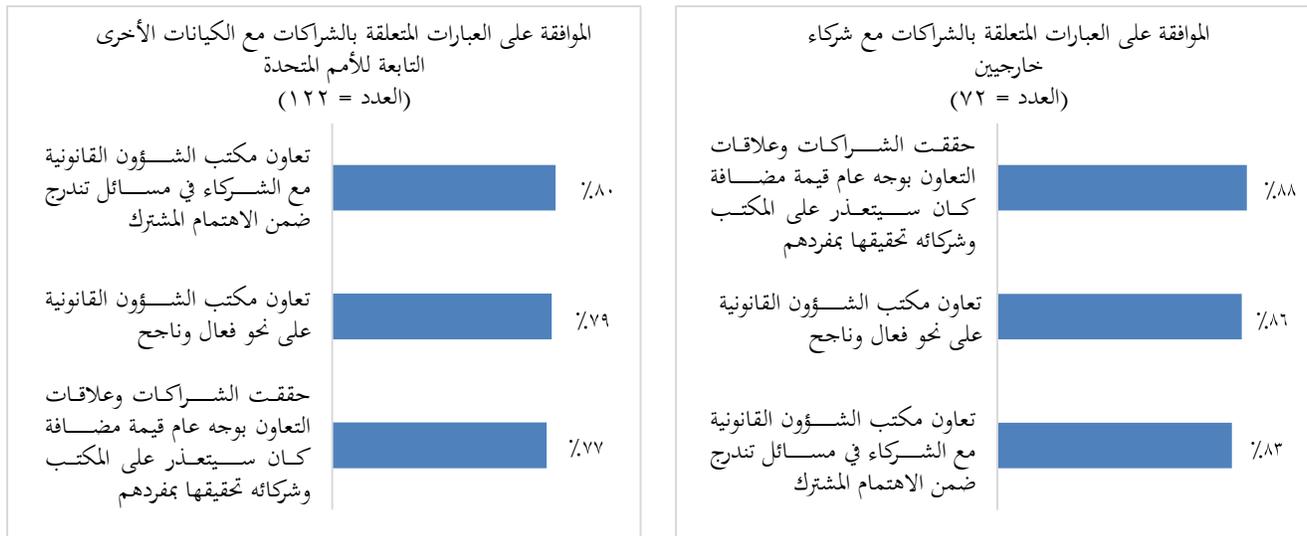
٦١ - كما تشاركت شعبة التدوين مع أكاديمية لاهاي/مؤسسة كارنيغي للتمكين من تنفيذ برنامج زمالات الأمم المتحدة للقانون الدولي لمدة ستة أسابيع بمزيد من الكفاءة. وشارك الطلاب في دورات تكميلية بقيادة أكاديمية لاهاي ومكتب قصر السلام (انظر الوثيقة A/73/415). كما استفاد برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه والدورات الإقليمية من الدعم التنظيمي واللوجستي المقدم من اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

٦٢ - ونجحت شعبة القانون التجاري الدولي في التشراك مع القطاع الخاص (مجلس التحكيم التجاري الكوري) في إدارة حدث للتحكيم موثوق ومحترم (هو مؤتمر الوسائل البديلة لتسوية المنازعات) طوال السنوات السبع الماضية. وقد اجتذبت سمعة الشعبة والأونسيترال كبرى شركات المحاماة الخاصة والمهنيين القانونيين والأكاديميين. واستخدم المكتب هذه المنصة لإشراك الدول الأعضاء في المنطقة، ومناقشة احتياجات المساعدة التقنية، وتوفير فرص التواصل. وكانت شعبة القانون التجاري الدولي هي الوحيدة التي أبلغت الأونسيترال عن تنسيقها وتعاونها مع المنظمات الأخرى، مما ساعدها على اتباع نهج شراكة أكثر اتساقاً في بعض المجالات. وعلى سبيل المثال، نسقت الشعبة مع مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بشأن الاعتراف بالأحكام المتعلقة بالإعسار وإنفاذها واتفاقات التسوية الدولية الناتجة عن الوساطة.

٦٣ - كما دعمت شعبة القانون التجاري الدولي عمل المنظمات الأخرى. فقد عملت مع منظمة التجارة العالمية على تنسيق الأحكام المتعلقة بالمشتريات تيسيراً لانضمام خمسة بلدان إلى اتفاق المشتريات الحكومية الذي أنشأته المنظمة. وقدمت الشعبة تعليقات على مسودة معايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا لمكافحة الفساد في مشتريات الشركات بين القطاعين العام والخاص، وعلى مشروع المبادئ التوجيهية لسياسة البنك الدولي في مجال إدارة المقترحات التطفلية في مشاريع البنية التحتية. وعقدت الشعبة شراكة مع الأونكتاد بشأن مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، التي تهدف إلى تحسين قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على استخدام التجارة الإلكترونية والاستفادة منها.

٦٤ - وأشارت نتائج الاستقصاء إلى فعالية الشركات التي دخل المكتب فيها مع أصحاب المصلحة الآخرين؛ ووافق ٨٦ في المائة من المشاركين في الاستقصاء على أن المكتب تعاون بنجاح مع شركاء خارجيين، كما وافق ٧٩ في المائة على أن التعاون مع كيانات الأمم المتحدة كان ناجحاً. ويوضح الشكل التاسع عشر آراء المشاركين حول الشركات.

الشكل التاسع عشر  
آراء أصحاب المصلحة حول شركات مكتب الشؤون القانونية



المصدر: استقصاء أصحاب المصلحة.

ومع ذلك، لم تكن الاستفادة من الشركات كاملة، بما في ذلك تطبيق النهج التي أثبتت جدواها والتي يمكن تكرارها في جميع وحدات المكتب

٦٥ - على الرغم من التقدم المحرز، كان المكتب يفتقر إلى استراتيجية شاملة للتعامل مع الشركاء المختلفين ولتكرار النهج الناجحة في مختلف المناطق وعبر الوحدات التنظيمية. وكان اعتماد قوانين نموذجية في التجارة الدولية والعملية المنتظمة لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار مجالين محوريين م يحقق فيهما المكتب فرص الشراكة بالكامل.

٦٦ - وفي حين أن العديد من المناطق تحتاج إلى مساعدة تقنية بشأن اعتماد قوانين نموذجية ومبادئ توجيهية تشريعية، فإن معظم الجهود التي بذلتها شعبة القانون التجاري الدولي تركزت في آسيا. وتعاونت شعبة القانون التجاري الدولي/مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد طُرحت خطة لإنشاء مركز إقليمي أفريقي في الكاميرون، ولكن لم يتم بعد الاتفاق بين الحكومة الوطنية وشعبة القانون التجاري الدولي على إمكانية إنشائه من الناحية المالية. كما شاركت الشعبة بصورة محدودة مع المصارف الإنمائية بشأن اعتماد قوانين نموذجية ومبادئ توجيهية تشريعية. وأبرزت المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة أن المصارف الإنمائية، التي تتمتع بحضور إقليمي واسع النطاق ولديها الموارد اللازمة لدعم المساعدة التقنية اللازمة لإصلاح القانون التجاري، أقرت بأن قوانين الأونسيترال النموذجية هي المعايير التي يتعين الأخذ بها في هذا المجال. ومع ذلك، لم يتم إنشاء آليات رسمية للتعاون بين المصارف الإنمائية وشعبة القانون التجاري الدولي. وفي آسيا، بينما صودف بعض أوجه التعاون الناجح في التنفيذ المحلي للقوانين النموذجية (على سبيل المثال، مع مصرف التنمية الآسيوي في فيجي وبابوا غينيا الجديدة) التي استفادت من قوة الشريكين، لوحظت حالات كانت فيها المصارف الإنمائية تقود عملية استعراض القوانين التجارية الوطنية دون أي مشاركة من شعبة القانون التجاري الدولي.

٦٧ - بالإضافة إلى ذلك، لم يكن التعاون كافياً مع الهيئات ذات الصلة في حلقات العمل المخصصة للجولة الثانية للعملية المنتظمة (مثل اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) والتي قدمت الدعم الفني والعلمي خلال الجولة الأولى من حلقات عمل التقييم العالمي للمحيطات. وفي المقابلات، رأى أصحاب المصلحة أن شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار استفادت، خلال الجولة الأولى، من دعم الشركاء التقنيين والروابط معهم وتأثيرهم. فقد أثبتت صلاتهم بالوكالات والجامعات والمؤسسات الوطنية فائدتها في اختيار الخبراء وساعدت في وضع اللمسات الأخيرة على تقرير التقييم العالمي للمحيطات ونشره. ومع ذلك، خلال الجولة الثانية، لم تكن مشاركة الشعبة دائمة. وبالمثل، وفي حين أن شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار تشاركت مع بعض المنظمات التقنية الإقليمية، فإن وجود استراتيجية لتعزيز العمل مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة كان من الممكن أن يفيد في دعم العملية.

٦٨ - ومع ملاحظة أن المكتب ينبغي أن يتوخى الحذر في اختيار الشركاء الأكاديميين، بسبب دوره وولايته وموارده، فإنه ينبغي له أن يواصل استكشاف فرص التعاون. كما أيد أصحاب المصلحة الرأي القائل بأنه يمكن تنظيم المزيد من منتديات المعلومات والمناقشات لدعم الدول الأعضاء وأنه بالشراكة مع المكتبة السمعية البصرية و/أو بالترويج لها بين المؤسسات الأكاديمية يمكن تحسين تأثير المحاضرات واستيعابها.

## هاء - دعم مكتب الشؤون القانونية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. على أن المكتب، في سياق خطة إصلاح الأمم المتحدة، لم يدمج جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في برنامج عمله بصورة منهجية

٦٩ - أتاحت خطة إصلاح الأمم المتحدة (A/72/684-E/2018/7) فرصة للمكتب لمواءمة عمله على نحو أفضل مع خطة التنمية المستدامة، على أن هذه الخطة لم تُدمج بالكامل في برنامج عمل المكتب. وفي حين أن المكتب عمل بشكل واضح على تحقيق الهدف ١٤ وارتبط عمله بالهدف ١٦، فإن الروابط بالأهداف الأخرى مثل الهدف ٩ (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف ١٧ (الشراكات وبناء القدرات) لم تكن مدمجة بشكل منهجي في مجالات عمل المكتب ذات الصلة. وفي حين أنه تم تعيين موظف برتبة مدير ليعمل كجهة تنسيق لأهداف التنمية المستدامة في تقديم الخدمات القانونية، فإن ذلك لم يؤدي بعد إلى البدء بإجراء نقاش كامل في المكتب حول الأهداف.

٧٠ - واتخذ المكتب خطوات ملموسة لتنفيذ استراتيجيته لتعميم مراعاة المنظور الجنساني (الهدف ٥). وتم تحقيق التوازن بين الجنسين في المناصب برتبة مدير، ونوقشت المسائل الجنسانية بشكل مستمر لتوجيه قرارات الإدارة. ومع ذلك، فإن طرائق العمل عن بعد لم تستخدم على نطاق واسع، مما كان سيبيح تحقيق توازن أفضل بين العمل والحياة. واعتبر نحو ثلاثة أرباع أصحاب المصلحة أن المكتب أدخل المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في الاعتبار بصورة منهجية.

## خامسا - الاستنتاجات

٧١ - اتسم عمل مكتب الشؤون القانونية بالأهمية والحيوية بالنسبة لنجاح عمل المنظمة سواء من الناحية الفنية أو الوظيفية. وقد كانت ولايته، المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة، متعددة الجوانب ومعقدة، ونفذ المكتب هذه الولاية. وفي سياق الطلب المتزايد على خدماته، كان المكتب شديد الاستجابة للطلبات، وشملت قيمته المضافة حياده ومجموعة المهارات الفنية لديه وذاكرته المؤسسية ومصداقيته.

٧٢ - وكان المكتب فعالاً في تحقيق نتائج هامة في جميع مجالاته الوظيفية. ومع ذلك، فإن العوامل المتمثلة في الافتقار إلى النشر الفعال، وعدم وجود استراتيجية متماسكة لتنفيذ بعض جوانب المساعدة التقنية التي يقدمها، إلى جانب كون أعمال الرصد والتقييم لا تزال ناشئة، أعاقت تحقق المزيد من الفعالية والأثر. ومن شأن إحداث تحسينات في تبادل الممارسات الجيدة عبر المجالات الوظيفية والأخذ بنهج أكثر استراتيجية بشأن الشراكات لزيادة فعالية الممارسات الجيدة في العمل مع مختلف المؤسسات، أن يجعل عمل المكتب أكثر أهمية وفعالية.

٧٣ - وفي حين أن الأثر الكامل لخطة إصلاح الأمم المتحدة لا يزال مجهولاً، فإن من المرجح أن يزيد الطلب على عمل المكتب، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المحيطة بتفويض السلطة والدور التنسيقي على نطاق المنظومة لمكتب تنسيق العمليات الإنمائية ونظام المنسق المقيم التابع له. وللاستجابة لهذه التحديات بفعالية، يتعين على المكتب أن يكون أكثر إستراتيجية في توفيره لخدمات المساعدة التقنية في جميع المجالات المواضيعية. وسيحتاج إلى تحسين بروزه ونشر استراتيجياته وتعزيز شراكاته. وعلى الصعيد الداخلي، سيحتاج المكتب أيضاً إلى تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة عبر مجالاته الوظيفية، بما في ذلك باستخدام أحدث التقنيات والنهج الإدارية لكي يتمكن من معالجة الطلبات الجديدة المتعلقة بالخدمة والمشورة القانونية بفعالية.

## سادساً - التوصيات

٧٤ - قدمت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية سبع توصيات مهمة، وقد قبل مكتب الشؤون القانونية بما:

### التوصية ١ (النتائج ألف وباء ودال)

٧٥ - ينبغي لمكتب الشؤون القانونية أن يضع وأن ينفذ استراتيجية للتعاون التقني تغطي مجالات القانون الدولي ذات الصلة، وفي هذا السياق تعتبر أنشطة التجارة الدولية هي الأهم. وعلى أقل تقدير، ينبغي لهذه الاستراتيجية أن تقوم بما يلي:

(أ) استعراض الأولويات المواضيعية والإقليمية لدى المستفيدين على أساس احتياجاتهم وولايات المكتب؛

(ب) استعراض المزايا النسبية والقيمة المضافة لمجالات العمل المختلفة؛

(ج) تقييم ترتيبات الشراكة الحالية للمكتب وتحديد الترتيبات التي تعتبر ضرورية وحاسمة لتنفيذ ولايته على المستويات المواضيعية والإقليمية والوظيفية؛

(د) تقييم وتحديد استراتيجيات النشر واحتياجات جمع الأموال لتكميل وتعزيز تنفيذ المساعدة التقنية.

مؤشر الإنجاز: وضع استراتيجية للتعاون التكنولوجي وتنفيذها.

## التوصية ٢ (النتيجة جيم)

٧٦ - ينبغي على المكتب أن يجري استعراضاً لجميع العمليات وإجراءات التشغيل الموحدة المتاحة عبر الوحدات التنظيمية والمجالات الوظيفية بهدف تحديد تلك العمليات التي قد تتطلب إجراءات تشغيل موحدة جديدة أو محدثة. وينبغي للمكتب أن يضمن استخلاص المعارف وحفظ الذاكرة المؤسسية لدعم عمله بصورة مستمرة.

مؤشر الإنجاز: استعراض إجراءات التشغيل الموحدة وإصدارها في جميع المجالات الوظيفية.

## التوصية ٣ (النتيجتان جيم ودال)

٧٧ - ينبغي للمكتب إنشاء آليات رسمية لتبادل المعلومات عبر المجالات الوظيفية لمناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة في جميع أنحاء المكتب، بما في ذلك أفضل طرائق ممارسات التنفيذ والرصد والتقييم.

مؤشر الإنجاز: إنشاء آليات رسمية لتبادل المعلومات.

## التوصية ٤ (النتيجتان باء وجيم)

٧٨ - ينبغي للمكتب أن يعزز ممارساته في مجال الرصد والتقييم الذاتي من خلال إنشاء آلية مخصصة على مستوى إداري عالٍ تقوم بمراجعة الأداء بشكل دوري، مدعومة بوظيفة مخصصة تنفذ سياسة المكتب للتقييم وخطط عمله والجهود التي يبذلها، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) تطوير واستعراض منهجيات ومجموعات أدوات وقوالب وأساليب للرصد والتقييم الذاتي، تدعم الشعب في جهودها التقييمية؛

(ب) تيسير إجراء استعراض دوري (فصلي) ومنهجي للأداء والنتائج، بهدف دعم الإدارة؛

(ج) دعم جهود التقييم الذاتي داخل الشعب، بما في ذلك التقييم المنهجي والدوري لردود أصحاب المصلحة واستقصاءات التقييم.

مؤشر الإنجاز: تطوير وإنشاء وظائف ومنهجيات للرصد والتقييم الذاتي.

## التوصية ٥ (النتيجتان باء وجيم)

٧٩ - ينبغي للمكتب أن يعزز تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات لديه عن طريق ما يلي:

(أ) الحصول على نظام جديد ومتقدم لتكنولوجيا المعلومات القانونية (شعبة الشؤون القانونية العامة ومكتب المستشار القانوني)؛

(ب) نقل جميع مواد المكتب منذ عام ١٩٤٩ إلى النظام الجديد لتكنولوجيا المعلومات (شعبة الشؤون القانونية العامة ومكتب المستشار القانوني)؛

(ج) وجود تطوير مهني إلزامي في مجالي إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات لجميع الموظفين؛

(د) تحديث مواقع المكتب على شبكة الإنترنت وتبويب بيانات المستخدمين بصورة منهجية؛

(هـ) تنفيذ جميع التوصيات المنبثقة عن استعراض المكتب لتكنولوجيا المعلومات/ إدارة المعلومات.

مؤشر الإنجاز: وجود نظام جديد ومحدث لتكنولوجيا المعلومات القانونية ومواقع المكتب على شبكة الإنترنت.

#### التوصية ٦ (النتيجتان ألف وهاء)

٨٠ - ينبغي للمكتب أن يستعرض وأن يقيّم بشكل منهجي ما إذا كان مناسباً للغرض في دعم أهداف التنمية المستدامة والتغييرات والولايات المختلفة التي ستنبثق عن إصلاحات الأمم المتحدة. مؤشر الإنجاز: استعراض أهداف التنمية المستدامة وإصلاحات الأمم المتحدة وإدماجها بالكامل في خطة عمل المكتب.

#### التوصية ٧ (النتيجة جيم)

٨١ - ينبغي للمكتب ملء الشواغر بسرعة عن طريق اختيار المرشحين من القوائم. وينبغي أن ينشئ قوائم للمحاميين والموظفين في جميع المجالات المواضيعية من خلال تحديد المرشحين المؤهلين.

مؤشر الإنجاز: توفر قوائم محدثة ومتاحة، وخفض معدلات الشواغر في جميع الشعب.

(توقيع) هايدي مندوزا

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

آذار/مارس ٢٠١٩

## رد الإدارة الوارد من مكتب الشؤون القانونية

يشير هذا الرد إلى مذكرتكم المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩ (IED-19-00596) التي أحلتم بها مشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييم مكتب الشؤون القانونية، وذلك التماساً لاستعراضنا وتعليقاتنا الرسمية.

وقد استعرضنا مشروع التقرير، وبعد إجراء بعض المناقشات والتبادلات مع شعبة التفتيش والتقييم وفريق التقييم، بما في ذلك حول التوصيات، يسرنا إبلاغكم بأننا نوافق على مشروع التقرير وسنقبل جميع التوصيات التي طرحها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مشروع التقرير.

وسيواصل مكتب الشؤون القانونية سعيه لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة والمستفيدين من خلال مجموعة المهارات القانونية المتخصصة القيمة وما لديه من ذاكرة مؤسسية وما تتمتع به من مصداقية وحياد في تنفيذ ولايتنا، على النحو المشار إليه في تقرير التقييم.

وعلى وجه الخصوص، أود أن أسلط الضوء على الأهمية التي أوليتها لتعزيز ممارسات الرصد والتقييم الذاتي في مكتب الشؤون القانونية، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية مخصصة في المستقبل تستعرض الأداء بشكل دوري، تدعمها وظيفة مخصصة تنفذ سياسة التقييم التي يأخذ بها مكتب الشؤون القانونية. وسيواصل مكنتي مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمكاتب والإدارات الأخرى ذات الصلة من أجل تطوير وتوطيد ثقافة التقييم في مكتب الشؤون القانونية.

وبالمثل، سيعمل مكتب الشؤون القانونية مع المكاتب والإدارات ذات الصلة لتعزيز تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات، على النحو الموصى به في مشروع التقرير، بما في ذلك عن طريق تقييم خيارات الميزانية والخيارات المالية من أجل تحقيق العناصر الواردة في مشروع التقرير.

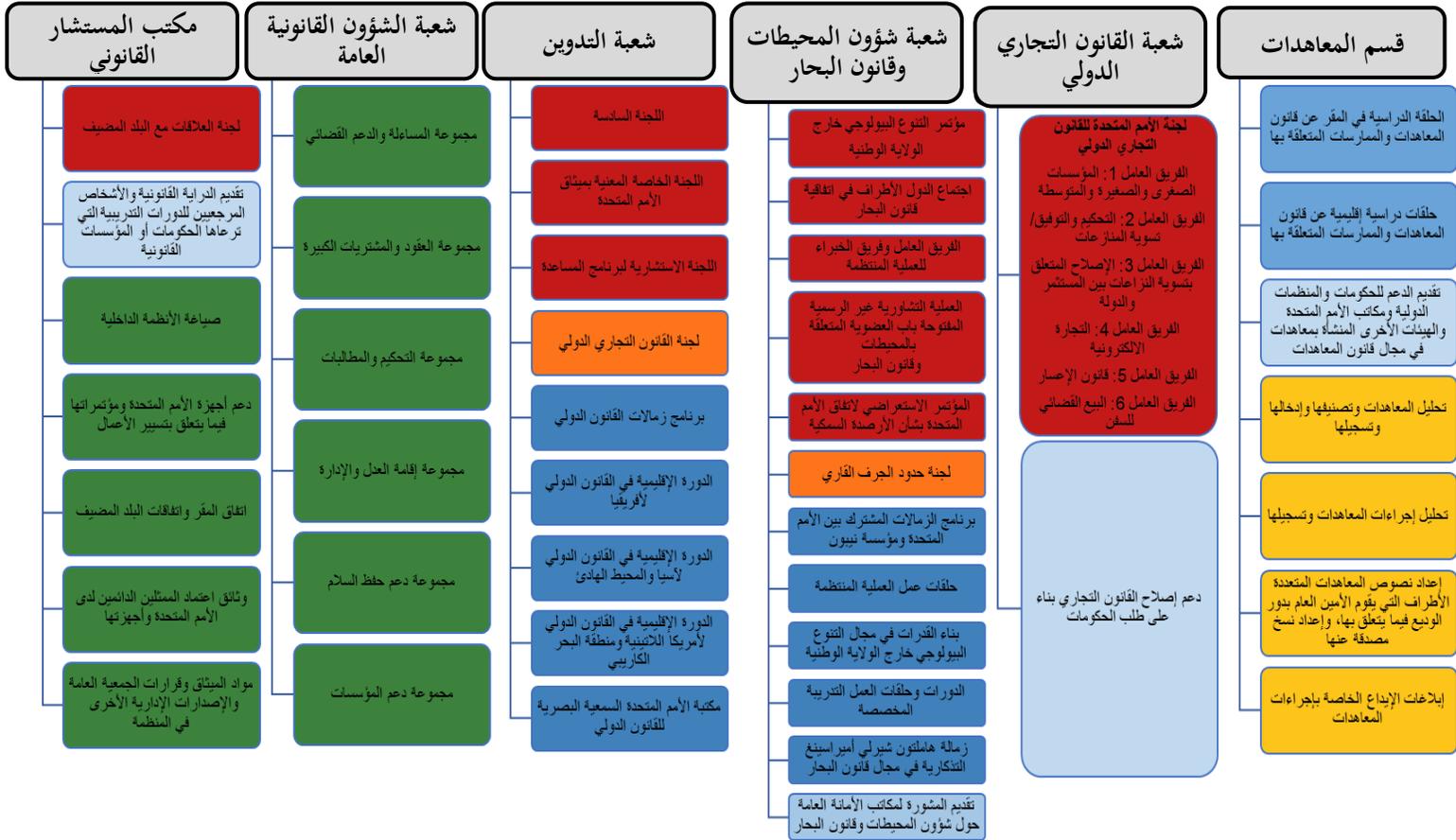
وسيواصل مكتب الشؤون القانونية استعراض وتقييم سبل تحسين دعم أهداف التنمية المستدامة والتغييرات والولايات المختلفة التي ستنبثق عن إصلاحات الأمم المتحدة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السيد خوان كارلوس بينيا وبقية أعضاء فريق التقييم على كفاءتهم المهنية والتزامهم وعملهم الجماعي، فكل ذلك يستحق الثناء. ونحن نقدر كل التقدير الوقت المستثمر والخبرات التي تبذرت في سياق تعرف أعضاء الفريق على ولايات المكتب المختلفة والمعقدة. كما نقدر تفاعلاتهم المتعددة معنا لتبادل استنتاجاتهم، وانفتاحهم أمام مدخلاتنا.

ونحن نتطلع إلى رؤية التقرير النهائي.

\* في هذا المرفق، يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية النص الكامل للتعليقات الواردة من مكتب الشؤون القانونية. وقد أنشئت هذه الممارسة تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٤، بناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة والتعليقات مستنسخة هنا كما وردت.

مجالات العمل الوظيفية لمكتب الشؤون القانونية



■ خدمات التسجيل والإيداع ■ تقديم الخدمات والمشورة القانونية ■ المساعدة التقنية: الخدمات الاستشارية ■ المساعدة التقنية: بناء القدرات ■ خدمة الاجتماعات: الهيئات الحكومية الدولية ■ خدمة الاجتماعات: الهيئات التقنية وهيئات الخبراء